





کتابخانه
موسسه
۶۵۲

۴۱
۴۰
۳۹
۳۸
۳۷
۳۶
۳۵
۳۴
۳۳
۳۲
۳۱
۳۰
۲۹
۲۸
۲۷
۲۶
۲۵
۲۴
۲۳
۲۲
۲۱
۲۰
۱۹
۱۸
۱۷
۱۶
۱۵
۱۴
۱۳
۱۲
۱۱
۱۰
۹
۸
۷
۶
۵
۴
۳
۲
۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب 
کتاب	در فقه	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۷۹۹) از کتب اهدائی: سرخس زاده		

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 در کتب خطی و چاپی
 قفسه شماره ۱۰۰
 طبقه ۱۰۰
 شماره ثبت کتاب ۱۲۷۷



۷۹۹
 ۲۱۱.۸۳

۷۹۹
 ۲۱۱.۸۳

۷۹۹
 ۲۱۱.۸۳

بِرَّائِي

علاء الحق

وَيَسِّرْ لَنَا رَبَّنَا الْخُرُوجَ مِنْ هَاهُنَا إِنَّكَ خَاشِعٌ لِرَبِّكَ

[illegible]

43

[illegible]

وعلى وجه آخر في العلمانية تلك الضرورة التي لا يمكن إهمالها في بيان غير ما قيل
على سبيل التبيين شيئا من هذا المعنى من جهة العقول الخلقية أيا ما كانت حقيقة
على ما يأتى من ذلك الفرض فإن لم يستفاد ذلك يقتضى تجاه ذلك الحد يقتضى
من فزع ظاهر القصد وإنما اجتمعت العقولية هي المقتضيات تنقسم إلى قسمين
واحد وهو ما ظهر من الفرق المجرى ثم الموضوع ينقسم إلى ايجاد تام ولا إيجاب
الناشئ عن إشراف ثم الثاني ينقسم إلى الحاسس وغيره ولا يشك أن الحاسس إشراف ثم
الحاسس ينقسم إلى عامل وكثير ما قيل لا بد أن العامل إشراف ثم العامل ينقسم إلى عامل
وكثير ما قيل لا يشك أن العامل إشراف ثم العامل ينقسم إلى عامل
الفرق فكذا إشراف ذلك وموافق منه قوله ثم في قوله هو الذي لا يأتى
على اعتبارهم من قول الفرق المقتضى أن إشرافه ذلك الذي خلق الإنسان من معنى آخر
ذلك هو الذي علم بالقسم الملائكة من حيث أنشأه فإله الخلق بذل في قوله
والإيمان واستعمله في قوله الذي لا يعلم إلا الله بعد قوله على أن العلم كانت أقد
بالذات في تدبيره وحده التأسيس بين المولى المدفوعة في فضاء هذه الصورة العقل
نفسا على خلق الإنسان من معنى ينقسم إلى فضاء على العلم التام ثم ذلك إذا ما لا
تأخر في قوله العقلية هي مكان من الحاسس والاعتقاد هو صفة من المولى وذلك
الاعتقاد هو الملاءمة التي لا تكون إلا أن لا يزل تلك الصورة العقلية العقلية
ثم عرف وأمره في هذه الدرجة إشرافه العقلية قوله ثم بعد ذلك الذي خلق
سبع سموات ومن مروض عشق منسأل من المولى منسأل على المولى منسأل على
الذي علم خلق العالم العقول والنفوس طرقت في ذلك جوابه منسأل منسأل منسأل
من أن العلم فقد أو غير ذلك كثيرا فشرحت الحق بما يرجع إلى العلم قوله ثم بعد ذلك
الذين يعلون والذين لا يعلون أن غايته في أول الباب قوله ثم بعد ذلك
من عباده العلما قوله ثم بعد ذلك شهد الله أنه لا اله الا هو والملك والرازق

72

وهذا حالك

[illegible]

5

[illegible]

ابن محمد عن معا بن محمد
 عن الحسن بن علي بن موسى
 ابن عثمان عن أبي عبد الله
 قال إذا أمر الله بشيء
 فقم به إلى الموت

[illegible]

၁၈၅၆ ခု၊ ဇူလိုင်လ ၁၀ ရက်နေ့

يقول في كتابه
لنصفه من الدين السلف
فدعهم ان ارجعوا العلم عبدون
عند من احسن من قدس خوف
بن محمد بن الحسين

المفضل بن قيس
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
بالفقه يكون من اعداء من لا ينفك الله عنهم
القيمة في الدنيا والآخرة
الشيخ من الفضل بن الحسن
ترة العلوي الطبري قال
حدثنا احمد بن محمد

ولا تكونوا عرضا فان من
لم يتق الله فليس الله معه

المهمة

لَحْدِنَا

الحمد لله

الدائم

20

مجلس

五

١٠٠

٢٩٠

پیشینہ

١٢٥

7

11

12

١٠٠

۱۳۰۰

...

1

100

10

(المعروف بالذئب) من جملة
 من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
 من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
 من لا يؤمن بالله واليوم الآخر

بیان

بان وجه اليفتح الحك الامان العباد على هذا القبول منه في العرف فانه يقال فلان ان
 مثله لا يردون مسأله حارة عندنا على التفتيل في تقديم العلم على الحق في قولنا العلم
 بانه لا يردون مثله في قولنا فيقول العلم بعد اعاد الامر على وجه احد الطرفين وان
 هو الحق في حينه بل ان الحق في هذا العلم في نفس الحق لا يستعمل استعمال العلم
 وما هو في الجواب في حق ان الحق في حق العلم بانه في نفسه وقوة الحق في حق العلم
 ففهم من هذا ما قد اعدنا في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 انتم في حق العلم بانه في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 غلبت في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 فانه لا يستعمل العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 موضع ذلك انتم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 العلم واستعملنا انتم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 المتعلق في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 اصولي انتم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 متعلق في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 متعلق في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 هذا العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 من هذا العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 باحسان من قولنا الحق في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم
 الحق في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم في حق العلم

[illegible]

وَفِيهِ

وعقوبته اذ اهابا ذاك فقال العارحيت قد اعطيتها غير ذنبه لتكون حقايق شر
فيها اذ راسطه عليه هذه الاطراف العارحيت المذكورة لان اهل الشريعة طامعا
استعملها التامع وما بلغها ان يعق القربى ويكون حقايق شر فيه فحاشا
لأهله ان يتطهر فانما لحاظه فان اذ راسطه من غير ان يكون له كلام التامع فانما
على التامع ان يكون بامطال الاول وعمل القويبة بما على الثاني واذا استعمل في
كلام اهل الشريعة فانما حقايق شر فيه فحاشا ان يعق القربى فانما يخالع
ان التامع اسم الزكوة المحكية بانها من الاثر والظواهر ان الزكوة لا راسط
مخصوص في الشريعة من غير ان يكون له كلام التامع فانما يخالع
منها ان التامع من الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر
الشريعة وانما هو على التامع من غير ان يكون له كلام التامع فانما يخالع
في غير ما عينه ان يكون حقايق شر فيه فحاشا ان يعق القربى فانما يخالع
استعمل ان التامع من الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر
استعمله فانما هو على التامع من غير ان يكون له كلام التامع فانما يخالع
بالجملة اذ ان اهل الشريعة استعملوا هذه الشريعة في جميع احوالهم
لا انها محال حقايق شر فيه فحاشا ان يعق القربى فانما يخالع
ان هذه الاعيان تفهم هذه الاعيان عند الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر
لا فحاشا ان يعق القربى فانما هو على التامع من غير ان يكون له كلام التامع فانما يخالع
كرومها استعملها في جميع احوالهم ان التامع من الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر
لا ان الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر ان التامع من الاثر والظواهر

بِقَدْرِهِ

پیش

[illegible]

بما سببه فمن بطلان ما عطف به المانعون وعلى كونه عينا ذاتا للمزج متبادرا للوجود
منه من الالفاظ فيقتصر اذنا على حقيقة الالفاظ اعتبارا بغير الوجود فيقتصر استعمال
في قولنا مزج فيشكل وجود العلاقة للمزج للقول في علة العلة والحق في قوة يكون
عما اذا كان ذلك محل الاستعمال والمزج هو استعمال اللفظ والحق المعنوي بان مواد
بذاته الالفاظ واحد هو اذنا على ان يكون كلامهما صاتا للحق متعلقا بالانبات
والحق لا يفرج للحق الذي هو المعنوي من جهة مسئلة لكن السبق في موضع استعمال الالفاظ محل
بل اذنا للحق ان يربط حقيقة فكاد الحق صاتا ذاتي فيقول الحق الحق فيصير كالانقباض
للاسان في قولنا لا يصح واللفظ يعقود ذلك لان ادم بوجود علاقة اللفظ في
ان اللفظ من جهة واحد المعنوي فيستعمل في غير عينا يكون من باب ان اللفظ
الموضوع للحق في اذنا واداة اللفظ في قوة استعماله بعد ان يكون في الالفاظ اللفظ ذاتا
حقيقة فقولنا المعنوي لكن هو بعد الوجود كما اذا استعمل في قولنا الحق مقتضايا لان اذنا
استنباط الوجود كما ذكرنا وانحصار اللفظ في بعض اللفظ في اللفظ في قولنا الحق فيكون
من باب اعلان اللفظ الموضوع في اللفظ اذنا في هو معنى في قولنا الحق في قولنا
خلا شيئا انما هو في حقيقة والفتنة في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا
والحق اعتبارا لان اذنا في اللفظ واداة اللفظ في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا
في قولنا ما استنبط هذا مع كونه اللفظ ذاتا في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا
بالحق تصف بغير وجه في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا
اللفظ في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا
ما هو في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا الحق في قولنا

فإن يصدق على كل سوي دابة أنها تعين القرآن وبعض النسخ لا يصدق عليهم أنه سفيان
النسخ فلهذا إذا لم يكن في علم الزائر البعض الخاطيء عن الاسم لا يصح أن هذا اسم
للجوع إلا إذا لم يفسد من لا يصدق على البعض بخلافه فلو أن قام اسم الجوع البسيط الياء
التي هي في النسخ فصدق على النسخ على أن هي من نوع من شيوخها التي هو واحد من بلادها المعلوم
وقد كانت دعوى أن يرد به الجوع إلى الياء وهو ما قد جاءه ذلك المسمى والقرآن من غير
القبول لا يصدق على السورة أن هذا قرآن وبعض من القرآن بالاعتناء على ما ناقش في
تدقيق بحث البشارة لا يخرج النسخ عن صفاته من غير هذا الاعتبار لأن نوع السورة بعض
وأما من هذا فنحن نرى أن ضعف الحديث والحقائق بيننا لا يوجب دفع هذا الأثر إلى
لأن السورة التي ذكرها هنا في اللغة لم يسمع من مجالسها إلا أنه استعمل في الخلفاء
الملكوتية لذلك لا نستطيع أن نطرح هذه السورة على أنها من غير جنة
فليس معلوم أن الاستناد في قوله هو أنها من القرآن الحاشية والمطالعة في ذلك
وقد في الأثر ما علمه وهو ذلك لا يجب على طالع من جهة الحاشية والقرآن في ذلك
من دليله وسأله أن تصحح له النص في هذا **الاعوان** الاستناد واقع في ذلك
وهو أن تصحح ما يثبت الياء في القرآن بالوجه اشتقاقه في الاستناد في
الكتاب على من يري ما يعمل فيه من **الاعوان** الجوف في وسطه وعند يمينه وعند يساره
فبعد القرآن وجوه والفتنة في الجمع ورواه في الأسماء وأسمته وأخفى
فرواها في قوله فقال في قوله من سئل عنه طريقه في كفاية حقيقة وذكره مع جوهري
الكتاب في الجمع على غير وجه القرآن في جبهته عليه ذلك لأن الله بعث النبي بالإنسان
عند جوهري عليه ذلك في القرآن مجاز في عين حقيقة على الإنسان استناد

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

عائشہ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مَعَاذَنَا

[illegible]

مجلس

يَقُولُ

موضوعات

النقل لغزوهم بيت
ولو ثبت صحيح

[illegible]

فَيَنْتَقِلُ
عَلَى الْقَضَى

[illegible]

المؤرخين

عنده وجوبه به اعتبار سابقه انما اذا منع وجوبه بالاعتبار الموجب له به مغايرة مقتضى ذلك
بالصدق تقدم والى الثاني فعل العقل هو مستلزم لبرائة المأمور به وهو محرم نعم
فيعبر العقل بالبرائة لا مستلزم محرم من وجوبه والوجوب اودتم بالاعتبار ام لا الاعتقاد
والعلة في منع العقل من القوة لا الايمان اودتم به غير عدم الاعتقاد في وجوبه
على سبيل الحق فنعنا الامر في دفع الحق في المحرم اذ كان علة الله اذ لم يبعد
تحريم الايمان من مقتضى الحق المحرم في وجوبه اقتضا ايمان بالسبب فيجب
ذاته العقل يستعمل في الحل او عدمه تحريم العلة كذلك كانا معلولين في العلة واحدة
وان انتفاء التعميم في العقل هو في نفسه في انتفاء في العلة فيفضل العمل في الايمان في
بالعقرب من دون عليه اذا انتفاء العلة في وجوبه اذا لا شذوذ في العلة في وجوبه
لاقتضا تحريم الايمان تحريم اللزوم ان لا يتكلم العقل بتحريمه لاجل الامرين المتلازمين
اتفاقا مع عدم تحريم الايمان فيصاري ما يتجه بان انتفاء الاحكام باسرها يمنع
من اجتماع حكمين معا في امرين متلازمين ويدفعه ان التحريم في افعالها اعتبار
الصدق في وجوبه واحكامها في لوائها لثبوت العمل في انتفاء الدواعي لاصح
من ان تركها لحكم الايمان يتحقق في ضمن فعل من الاعمال لا يوجب وجوبه في اللزوم
فلا يجوز ان يكون الفعل المحقق في نفسه مباحا لا لانه لا يرد وينعكس اقتضا
اللزوم في الحكم رد في فعل القول في حقيقة الزم في وجوبه في بعضها انتفاء
معنى من افعال القول بوجود الاعتبار الموجب له به مطع النظر في الترتيب على صاحب

لا يتم إلا بفعل من الأفعال المتكفلة بالعلية تحسراً وانفق في قوله أنه مع وجودها
من الحرام الاجتماع الترتيبي من الاتصال بالعلية من الأفعال المتكفلة بالعلية
بعد منقاد الكون واحتمال مع الحاق الترتيبي من الأفعال المتكفلة بالعلية
خلو المكلف من كل فعل فلا يكون هناك إلا الترتيبي وأما مع انقضاء العادة
منوقفاً للاستتال على فعل منها للعلية بأنه لا يتحقق الترتيبي لا يحصل إلا بفعل
مقول بوجودها لا يتم الواجب الآية مطابقة بم بالوجود في هذا الترتيبي
فيه كما أشار إليه بعضهم من الاستتال به وهو في صحة من هذا معنى أن العادة
هذا فاعلم أنه إن كان المراد بالاستتال من الفعل الخاص بالعلية لا من
عنه وليس بينهما علية ولا اشتراك فله فقه من ذلك القول بقرم المعلوم
في قوله لأن الأربعة لا بد أن تكون الأربعة معترضة ومقتضى له فهو ملاحو
بأن من أفعال العلة فلا تزل كقولنا في وجود السواخ وضع فعل لا مورية بعد
ثم الذي عليه وذلك صريح مع فعل الاستتال الخاصة فلا ينقص من هذا
جميع شرطية التكليف مع انقضاء العادة التي جعلت لا محالة التكليف مع
ساقطه من القول بمقتضى بيان إدراك الاستتال من اشتراكها في العلة فأنه
أيضاً للمعروف أن الصادق الذي هو العلة والترتيبي على الفعل الترتيبي هو وضع
العلية لا من غيره ما يتوقف عليه فعل العلة فأنه كان واجباً كما أن الالتماس
الآية لا تدرى بنفسها سابقاً عدم وجود غير العلة سبعين مقدمة الواجب لا يحسم

۱۰۰

فيجب ان يوسع على مقدمته لكي لا يتعارض مع اعتبارها ان لا يكون الامر يكون
مستقيما عنه كما عرفت فانما انما الحكم به المكلف هو عينه من تلك التي لا يخلو ذلك
لا ينافي في التوسيع الى الواجب فيحصل ويصح الاثران بالواجب الذي هو حاصله وانما
ويكون الشيء مستقيما بتلك المقدمه ومعلوم ان الاثران لا يتصلان معا بل هو
ويصح حاصل البحث هنا ان التوسيع وجوبه بالامر الواجب الالهي بعدد فلو انهم
العلم المتعلق بما يتكناه عليها بعد ترتيبه بفتح من التوسيع كان بين التوسيع والتوسيع
مستقيما عنه فتح عمله وان كانا واجبا معا لكان لا يتصور في الواجب التوسيع لان العمل
يتوقف على وجوده الصادر عن الفعل المأمور به وهو غير فاعلا متوقف على ذلك العمل
التوسيع لان هذا الصادر واجبنا باعتبار كوننا في الامر الواجب الالهي فلو ان
الواجب والتوسيع في الواجب لا يتصور لان العمل في ذلك العمل المتعلق بالامر
ما لا يتم الواجب الالهي يقتضي في حقيقة الواجب الامر في الحقيقة فلو ان
الوجه المطلوب على ان الذي يقتضيه التوسيع في الواجب الالهي مستقيم على
القول به انه على ان الواجب الالهي لا يكون الا في التوسيع وهو ما اذا وجب
على التوسيع فنتج المسافة بينهما على وجه متوقف عنه ان لا يتصل الاستئصال
ح فيجب عليه اعادة التوسيع في عدم مساهلة في كل ما كان في بيانه وهو
لا يتم لكونه وجوبا لاعادة ففعل ان التوسيع فيها فاعلموا التوسيع في الواجب
فلا يخلو العمل بالامر انما في الفعل المأمور به يحصل التوسيع في الواجب الالهي

ليس
الفعل المتوقف
لا يستلزم

عناية

عنايته اذ عرفت ذلك فتعلق الواجب بالامر في الصلوة مثلا يتوقف حصوله على
يتحقق به الاستئصال على اذ عرفت ذلك فانه صفة فاذ كانا وجوبا يتوقف
الواجب كانت تلك الازالة وانما تلك الكيفية واجبة فلا يجوز ان تكون الكيفية
بالفعل الواجب لان الكيفية متوقفة على حقيقة ع الوجبة التي هي في الواجب
وهو باطل كما ينبغي ان يكون ان الواجب في فعله فاعلموا التوسيع في الواجب
الالهي فاذ عرفت ان المكلف في الواجب الالهي لا يتصل بالامر المستقيم ذلك
فانما العرف من ذلك علم من ان الواجب في الواجب الالهي لا يتصل بالامر المستقيم ذلك
الامر المستقيم المستقيم وان كان الواجب الالهي لا يتصل بالامر المستقيم ذلك
يتوقف على عدم العمل بالامر المستقيم في الواجب الالهي المستقيم ذلك
وعدم العمل بالامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
الفتاوى عدم العمل المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
على تقدير تسليمها انما التوسيع حذرا على الواجب المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
عليها كما لا يخفى على من اعطاه حذرا على عدم العمل المستقيم المستقيم المستقيم
فصل عدم اعادة العمل المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
في الحكم بالاعتناء بالامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
حلم حذرها المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
على وجه التوسيع المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم

فان في المكلف من صفات التكليف بين افعالها بان واجبا وان امر
عن صفات التكليف بان فاعلموا هذا الفاعل المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
واعلموا بعض الحقائق فالحق ان الواجب المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
للمكلف لا ينافي في ذلك الوقت المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
لان واجبا بالامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
في حقيقة حقيقة يكون واجبا بالامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
الحال ان الامر من ان الوقت المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
على ما حله المكلف عنه وشيئا من الامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
من الامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
والعلامة وهو الامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
منها ان الواجب المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
هو كذا ذلك والمستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
الامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
على الامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
في الامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
تعريف التوسيع المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
يتوقف التوسيع المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم

كان واجبا بالامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
واحدا لا يبعد عن حقيقة بفعل المكلف في الامتثال به ونعم ما في الظاهر ان
بين القولين في الحقيقة لا ينافي في الواجب المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
الاختلاف بها مع ولا ينافي في الجمع بينهما اولها في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
تسليم من المكلفين وهذا لا ينافي في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
وهو ان الواجب المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
هو ذلك المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
فانما انما في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
قال بعد فعل المكلف في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
يفصل عنه جاز في واقع على الوجه المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
ملازمة في الامر المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
من العامة وانما في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
انما في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
ذلك المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم المستقيم
تخصيص في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة
فلا ينفك في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة

فان

Handwritten notes in Arabic script, likely a list or index, written on aged paper.

والله اعلم
والله اعلم

يوم الوجود
من الوجود

1

147

١٠٠

قریب الحلیہ

1

دلا بظفر

الحمد لله

أما المفسر فيكارضه المثال والبرهان ذلك كان التبادر هو الدوام على التمسك بغيره في نظيره
ساجدا ما فرق أمه فيجعل الوضع للقدرة المتمسك على التمسك الحيات والاشياء التي هي فيهم
من حيث أنه تعالى خصصه للمتمسك بغيره فانه لم يبق له ذلك بل بقيت له من الاشياء التي هي فيهم
جاء في القائل واقع أما الذي لم يمت قيد بكونه العلم يمكن ذلك فيقول يجب على من
يراد به من أن يكون لما استبان كون التمسك هو العلم والبرهان فيكون العلم والبرهان العلم
لا أن الدوام يستلزم من غير أن يكون العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
أما هنا فمراد من العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
عليه لأنه من غاها اجازة من غير أن يكون العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
وبالنسبة إلى العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
وربما قصد من أما الذي لم يمت انما هو العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
انما هو العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
فكما هو متعدي بعض من مجرد تكميل العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
ان هذا العلم تكميل العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
من حيث العلم بان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
العلم وذلك بالعلمة في العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
فما عصبان أما الذي لم يمت فليكون العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
والعلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
انما هو العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
بحيث يصدق العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
مقتضى ذلك بالرواية بانه من العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
جهتها إلى العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم
انما هو العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم والبرهان العلم

[illegible]

فَالْحَقُّ

[illegible]

التبوة اذ من الجاين
غلا اسما الحكم

[illegible]

الحمد لله

قصیدہ

[illegible]

ان الحيا

[illegible][illegible]

السلامة

[illegible]

لمن عدمه فإننا نلحقه بالذين قد عرفوا وحكاهم على قديسنا قدامه القديس القبط
الرب الخاطب من المجمع في هذا وقتها بالإنسان يتبع من خطاها غير ذلك
متبع قطعاً فالعدم الجدة من متبع الحق يبينهم أحد هاتين لولم يكن الرسول لم يخطبوا
لمن عدمه بل من هذا الباب واللام فقط. بل بالمتابعة التي لا تنقطع إلا من الإنسان من
الحكمي والناهي لإيجاد القديسات وتقدس أنفسها ومنها بالانتماء إلى نفسنا القديسة التي نلحقها بالإنسان
فيما جاء من الثاني من العلم الذي لم يمتحيت على هذا الخصوص وحيد القديس الذي لم يمتحيت
الزقية بالزقية والخبر بالحق الذي من عدمه ذلك إجماع من خطا في العوم والحق أيضاً
أما من أولها المتبع الثاني لا يتبع لإيجاد القديسات التي فقط من المتابعة والتمتع
لا يتبع من المتابعة بل من يتبعه لا يتبعه فما هو الذي يليق بحسب الدلائل والأصول
على حكم من الذين يخافون وأما من الثاني فإنه لا يتبع من أولها بل من الحق أيضاً
الخطاب بعبثته بل من يخاف من ذلك الحكم بل من الذي نأت منهم بل لا يمتد هذا
ما لا يقع من أولها بل من كل حين بل كل حين من عدمه بل من الذين

[illegible]

الان يتبين ان الواحد الثاني انما هو اثنان ذلك لعدم تخصيصه بما يخرج اللفظ عن موصوفته والموصوفه
يقضي استلزامه تخصيص الثالث بغيره الذي لا يلزم انما هو ان الناس قد يسمون الواحد
بغير من سمعوا به اتفاق المفسرين وباعداد العلم بالناس وسميها بالوجود القريب من وجود
التخصيص الواحد هو ان وجدت القريب وهو العاقل والتخصص الثاني بالقرينة من ان القريب هو
فرد اكلت الخبز فغيرت المادى وما يربا هذا القليل بما يقتضى له المادى الخبز الحاصل بالكل
التي من عدم الحاصل بوجاهة الا ان ارباب المصنف من الذين جعلوا اجاب العارضة في قوله بغير
من ان يربوا الا ان ارباب المصنف يقضوا عريضة ارادته على ارادة ارباب المصنف ارادته انما هو
في التحقيق انما هو ان كانا بغير دليل على ان استعماله في العلم في اختصاصه بما هو كذا في نفسه
ولا بد ان يكونا نتفعا من وجود اللفظة الصيغة القليلة لا من كان العلم يخصها باستعماله
في الاطلاق واللفظ القريب هو العلاقة التي هي في ذلك كقول احد من المراء بغير هذا العلم لغة
من هو ملائمة الكلام الخبز حيث يكون استعمال اللفظ المصنف للكل والخبز عن وصفه بغير
كلامه بغير التحقيق وانما العلم في ذلك انما هو استعمال اللفظ المصنف في الكل بل ما هو تحقيقه
وج انما هو تخصيص المادى بما لا يثبت في ادبيات ذلك ما هو احد من المراء بغير هذا العلم
ليتحقق ليست اجزائه في نفسه وقد عرفت ان عدول العلم الى ارباب المصنف في العلم ما يثبت في ذلك
تحقق الكلام الخبز لان ما العلم الثاني ليس كل فظهر ان ليس العلم القريب عدول الى الكلام
كأن عاقل انا هو عدول الى الشايعه اعم الى ارباب المصنف وقد عرفت ان هذه المادى لا بد من استعمال
لفظ العلم في التخصيص من حقيقة لغة العرب من عدول العلم الى تحقق الشايعه العريضة
الاستعمال وذلك هو الذي هو العلم بالعلم من غير ادب من ان اللفظ العلم في نفسه
والاستعمال التخصيص يتم بل التخصيص خاص هو ما عرفت في اللغة لغة العرب في قوله ما من
بالعلم العلم على ارباب المصنف في التخصيص وليس من التعميم اختصاصه من ذلك كما
جرت العادة في من العلم العلم في نفسه من ارباب المصنف في العلم بغير العلم بغير ذلك
استعماله من اللغة العلم بغيره من ارباب المصنف على ما عرفت من ارباب المصنف في العلم بغير ذلك

مسجد الرفعة بناروت

[illegible]

غير مختصراً مع العموم
حقيقة هو كون اللفظ وال
على امر

[illegible]

القائد

[illegible]

الحمد لله

المعروف

مجلس

[illegible]

الارادة واحدا اليها الا بعد تفتلك ما هو بين يديها انما انما الاستغناء بنسبتها لله
ثم الاستغناء جازي ومن وجب عليها الخصال كذلك الاستغناء بذوقه والجواب فيها
ان كل ما هو الاستغناء من غير مستقل وادعاء ان الاستغناء مع وضع الحكاية
من الحكاية انما لا يذوقها البعض فيجب مقوده الى الجميع وكان الالفاظ الضمنية
التي تارة لها المعنى ان في حق فتدبر لنا جميعا فاصح ان طريقة العرب
الاصحنا وحدث فتقول الالفاظ التي لها معنى الا انهم حيث تنطق ارادة
الاستغناء باجمل المعنى قد من ذوقه بعد هاردين بين الجميع ما كان في ذوقه
عقيب كل واحدة انما لم يعد كل واحد الاستغناء كان من الخالصة في ذوقه
الاولى انما قولنا فتراها فقد من ذوقه الاستغناء من ذوقه الالفاظ التي يراها
والتي كانت في الفاضل ان الالفاظ كان تطوير الاستغناء ان تم مقام ذلك
في التوبة وادعاء عقيب الجملة من ذوقه الاستغناء من ذوقه الكلام من ذوقه
من ذوقه الاستغناء انما لم يعد كلام الفاعل من ذوقه الاستغناء من ذوقه
الواقع الا بعد تفتلك ما هو بين يديها انما الاستغناء بنسبتها لله
من ذوقه يجب ان يذوقها جميعا من ذوقه الاستغناء من ذوقه الكلام من ذوقه
من ذوقه الاستغناء من ذوقه الاستغناء من ذوقه الاستغناء من ذوقه
الواقع الا بعد تفتلك ما هو بين يديها انما الاستغناء بنسبتها لله
من ذوقه يجب ان يذوقها جميعا من ذوقه الاستغناء من ذوقه الكلام من ذوقه
من ذوقه الاستغناء من ذوقه الاستغناء من ذوقه الاستغناء من ذوقه

[illegible][illegible]

في الجملة مقصود به تبيين ان تلك الالفاظ صحيحة كبدع هذا والحق ان بعض اللفظ
وذكر لان ذلك الحق بدع يصلح كونه سببا للخروج من الموصول قبل الاستحسان
المقصود من التوقف من انما يقع من اللفظ استثناء حيا لا من معنى اللفظ اعم
من السند يعمر سادس بقوله وان كان المراد ان اللفظ المشكك باللفظ العام ارادة
العموم من الاستحسان فاللفظ الموصول يعني القاعدة ان استثناء هذه الالفاظ
تستوجب المنع في كل ما لا يتوقف على ما عدا ذلك المشكك صادم معناها بالعام ان لم يكن
بما يخص اللفظ العام وهذا يقتضي وجوب توقف السامع عن العلم بآراء المشكك
فانما للفظ معنى يتحقق الخارج في مقتضى احتماله ارادة غيره وان كان صدد اللفظ
بحده مقتضيا للجماع المحقق فان الشرع ملامس في احواله ان قد سئلنا في ذلك
وجوب دونه وبقتى ذلك الى المظنة اعم ولا يحدى مقتضى هذا والحق ان
ما عرفت فعملنا التحقير للفتحة الملاحق ان قد سئلنا عما يقتضي انما هو نعم انما
على ان لم يدع احد من اهل اللسان ان يابى ذلك فيكون سادس الكلام حيث شاء
صحة ما يقع من اللفظ صرا بغير السامع الحكم ارادة الحقيقة بقاء على احواله
ثم ما كان المراد من توقف تخصيص الالفاظ فقط كما ينبغي تخصيصها لجميع بغير
الاحتياط واللفظ صالح بحسب عدمه كقولنا الذي من لم يحصل الجرم لم يلعن
الى الالفاظ بالقرينة وان كان تعليلها بالبحوث صحة القولين من كل النسخة من
وضع التمسك ان السامع التوقف بالباقي الموصول الى ان يعلم المخلو متعلقا بغير هذا من
القولين بالاختصاص بالبحوث في شئ من ان قد مر في الاستثناء فبذلك تارة من مقتضى
بالاخرى في صيغة اخرى وانما اللفظ بالباقي لتمام الجواب عن الوجوب والسند ارادة
بحر من القرينة بل في السند وذلك ان السامع انما هو في الفعل والجماع في مقتضى
صدا ما عليه مشكوك في صحة مقتضى غيره الموصول القرينة ارادة في التعليل في
انما انما عرفت القرينة على ارادة ان كان السامع ان اللفظ في ان العاقل لم يمتنع مقتضى

هو شيخنا من جملة الفقهاء الكبار الذين على سائرهم

[illegible]

est

[illegible]

175

لا غير الناجية ايضا انصت الى التكليف المأمور بالانذار الذي به بعض نبيز قد حلت
 دائما ما عدا عن الامور فلا بد من ان يدان الحيا فيها بالابادة واما جواب
 الثالث فانه لا بد من إشباع الى بيان ان قول الصادق في الخطاب الى الجبل يقتضي
 في العام انما يقتضي ان تصبى على وجه المعينين وهن هو ضاير ولا ينفرد في خروج عن القول
 بل هو من غير ان ينفذ مما ذكره من الوجه الى القول بالوقت لا وجهه انما لا ينفذ
 فيما قبل وقت الحاشية من الوقت الى انما انقضت من المعنى ان ذلك لا
 يتقار الوقت فيما قبل الحاشية من ان ينقض عند انقضاء الى القرينة بعد
 بل هو من وجهه ان الوقت يقتضي بان الخلق الى القرينة هو الذي ان ينقض
 مقتضى ان لا ينفذ على كل حال في كل حال
 فغير ان احداهما هو من وجهه ان لا ينفذ ما جازعوا انهم انما من ان ينفذ
 وقد نقل في الامور الى الاتفاق خاص وهو اتفاق من يقتضي قوله من مقتضى في
 الظاهر ان الحاشية من الامور الحديثة المتماثلان وقتها والظهور
 وجبته من التامير خلاف في الفرض انما يقتضي من انما كان الوقت من الظاهر
 والظاهر والظاهر البين وجهه في انما يقتضي من انما كان وجهه
 والظاهر من حاشيته انما يقتضي من انما كان وجهه في انما كان وجهه
 وانما على الحاشية من اهل الحاشية في من انما كان وجهه في انما كان وجهه
 القول في القول لا بد من انما يقتضي من انما كان وجهه في انما كان وجهه
 في القول في القول لا بد من انما يقتضي من انما كان وجهه في انما كان وجهه
 حق مقتضى في انما كان وجهه في انما كان وجهه في انما كان وجهه
 حافظ للشيء في الرجوع الى انما كان وجهه في انما كان وجهه في انما كان وجهه
 في انما كان وجهه في انما كان وجهه في انما كان وجهه في انما كان وجهه
 الى انما كان وجهه في انما كان وجهه في انما كان وجهه في انما كان وجهه

[illegible][illegible]

انما يكون ما هو حاصله من الإجماع في زماننا هذا فاما ما هو من جهة النقل فلا
 يسئل الى العلم بقوله الاجماع كيف هو موقوف على وجود المحدث من جهة النقل
 بل هو في الحقيقة موقوف على قول مستزاد ابن اقرانهم هذا ما يقع بالزمانا بكل
 ما يقع في كلام الاصحاب ما يقرب من معنى الشيخ الزمانا هذا ما بين مستزاد
 الذي انما هو زمانا حيث يقتصر اوصاف القرائن القليلة على الزمان من ان يراد بها
 زمني المحدث من جهة الشهادة واما الزمان السابق على زمانه القادح في
 المحدث واما ان الزمان هو المحدث فيحصل الإجماع والعقد على معنى
 متشابهة عند بعض علماء أهل الخلاف حيث قال الاوصاف في الزمان لا في الزمان
 يحصل الإجماع في زمانه القادح في الزمان حيث كان المحدث من جهة زمانه
 على الحقيقة واما عند العلماء من زماننا في الجدل على ما هو عليه من جهة
 زمانه القادح في الزمان حيث كان المحدث من جهة زمانه القادح في الزمان
 بعد الاحاطة بما مر زاده من جهة زمانه هذا هو معنى ذلك القائل ان ظاهر
 كلامه ان الوقت على الإجماع والعقد استند الى جهة النقل في الزمان لا في الزمان
 وكلام العلماء انما هو على حصول العلم من جهة النقل لا في الزمان
 وفيما يحصل بالزمان من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا في الزمان
 بانه من جهة الزمان لا من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا في الزمان
 بعد دخول الإجماع في معنى علم العقول لا من جهة الزمان لا في الزمان
 بالزمان فانما هو في الزمان لا من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا في الزمان
 ظاهر من جهة نقله وانما هو في الزمان لا من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا في الزمان
 ولا من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا في الزمان
 العدالة فانما هو في الزمان لا من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا في الزمان
 فانما هو في الزمان لا من جهة الزمان فانما هو في الزمان لا في الزمان

[illegible][illegible][illegible][illegible]

معاذ

وہی دفع

بغداد

五

مجلس
مجلس
مجلس

وہی حضرت علیؓ کا نام ہے

چندین سال بعد از وفات
و در سنه

من خلقه بذكره. تعالى
تليد لا كما أخبرني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

منه من الله
منه من الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

هذه ان تصيب
من قبله بالفتى
نحوه نقيضه على ما يفتى

[illegible][illegible]

فولك

في المصامين

[illegible]

و الجراح فيكون العاقبة فلو عفا الله سبحانه الجراح كما ينادي ان الحق ان يقتصر على
ملازمين و الجراح انما هو الضيق و هذا انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
التي تزين اركان من تدبير و وجه الله ان كان من احد هذه اركان حكم الله تعالى
فانما هو الجراح و قد عجب الخلق و عاقلوا هذه الجراحة
عند ان يكتفوا بالعلم و انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
ذلك بناء على اعتبار الجراح هو اختياره و انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
منه و مقتضى ذلك انما هو اختياره و انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
انما يقتصر بالعلم و انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
الضيق المانع من العلم فان كان من مقتضى الجراح ان يقتصر بالعلم
الذي هو انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
المعدلية الزائدة لان الامتثال لا يقتضي ذلك من غير ان السد الحوائط
مع التماسه و هذا هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
جاءه اولاد مع الجراح انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
العلم يقتضي ذلك من غير ان السد الحوائط
ان يكون له مدار حتى يغلب على ذلك من غير ان السد الحوائط
عن الشخص او عرفت هذا فاعلم ان مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
مواضع العقل انما هو مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
بالقدر ان لا يكون من مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
اولاد افراد من مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
من المقتضى مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
تتعلق من مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط
من افراده و مقتضى ذلك من غير ان السد الحوائط

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فالحق في نفسه مستبعد لافضل شئ الواسع من افعال الحق والاستقبال والرجوع
 في حال التقليل وان عاشت تلك كجبال التقليل والافتقار وهو غير معروف
 للافتقار والظلم شرايد يوقف عليها وهي الاماكن التي في جميع ما يوقف عليه
 اقامة التقليل الا على المسائل الشرعية الشرعية وبالفعل ان يعلم من العرف
 معاني افعالنا الشرعية ما يوقف عليه استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وهو
 بالرجوع الى الكتب القديمة ويعدل في ذلك معونة الحق والصفوة من الكتاب
 قد راى متعلق بالاحكام بان يكون علما بما هو امكن من احكام من الرجوع
 الى اولو الكتب لاستكمال ذلك الى تلك الاحكام المتعلقة بالاحكام بان يكون
 عنده من اصول الحق ما هو اوسع موقع لكل ما يجب يمكن من الرجوع
 اليها وان يعلم احوال الروافد والرجوع والتعديل والاولوية والحق في موقع احوال
 الحق في الحاشية وان يكون عالما بالطلب الهادئ من احكام ما هو والوافي
 والعلوم والعشوة في ذلك من مقامه الذي يوقف لاستنباط افعاله وهو
 اهم العلوم للتحقق كانه عليه بعض المحققين ولا بد ان يكون ذلك بطريق لا
 يستلزم على كمال من هذا الما فيما من اختلاف لا كما يشهد القاصرون
 وان يعرف شرايط البرهان لاستكمال استنباط بدونه ان كان
 بقوة قد سببه قضية من ذلك وان يكون له ملكة مستقيمة وقوة
 او وان يقتدي بها على بعض افتراضات الفروع من الاصول وروى
 التجربات التي تعاضدها والتزجي في مواقع التقاض اذا عرفت
 هذا فاعلم ان جماعت اللاحاب وفيهم عداوا في الشرايط معرفة ما يوقف
 عليه العلم بالاشارة من حدوث العلم واضافته الى الصانع موصوف
 بما يجب من جماعت باحث للابناء مصدق ايام بالخرات
 كذلك بالدليل اجماعي وان لم يتقدم على التحقيق والتفصيل

بالنسبة إلى ما هو باب المحققين في علم الكلام وما قسمه وذلك بعض
 المحققين بأن هذا من لوازم الإجماع ومزاياه من قدماته وشأله
 وصوره مع أن ذلك لا يقتضي بالتحديد أن هو شرط الإجماع
 وما معناه فوضع النكتة فلا توقف عليها أصل الإجماع لكنها
 مصادرات في هذا الزمان طرأ بها يحصل بها الدورية
 ويعين على التوصل إليه وما يفهم به جهلا أو غملا فلا يقتضي
 أصل العمل من توقف الإجماع على الحق أو على ما ذكرناه
 في التحاليل الفاسدة التي قد مر عليها في هذا الباب
 الدعاء إلى التوقف الضد من الدين بكذا بها
 اتفق الجمهور من المسلمين على أن المصيب من
 مجرد استصحاب المتكلمين في القضايا التي وقع التكليف
 بها أو حدوثها أو لا هو خطي لأن الله تعالى كلف بها
 بالعلم وبض عينه دليلا فأوجب له مصيبه فيقضي المهمة
 وحالفت منه من العامة أهل الخلاف وهو مكاتب من
 الصف وأما الأحكام الشرعية فإن كان عليها دليل فالمصيب
 فيها آية واحدة أو محظوظ غير معدود وإن ثبت بما يقتضي إلى
 النظر في الإجماع أو لأوجب على المصيب استصحاب الوضع
 بها فلا مانع عليه تحفظه بغير خلاف يقضي أن يختلف الناس
 في التصويب فتقبل كل مجرد مصيب بعض الأحكام معينا
 لله فيها بل هو تابع لنظر المصنف فأنه فيها كل مجرد فهو
 حكم الله فيها حقيقة وحق مثله وقيل إن المصيب

فيها واحدان لله فيها حكما معينا فمن اصابه فهو المصيب وغيره
مخطئ بعدد و هذا أقرب الى الصواب وقد جعله العلامة
في نهج دای الامامية وهو مودع بعدم الخلاف فيه بينهما
وكيف كانت فلا يرى للبحث في ذلك بعد الحكم بعدم
الاشتمال كثير طائل فلا جرم كانت قد لا اشتغال بتغير بين
فيهم على ما فيها من الاشكال اوفق لمقتضى الحال
والتعديل هو العمل بقول الغير من غير حجة لاخذ
العام والمجتهد بقول مثله وعلى هذا ما يرجع الى الرسول
مثلا ليس تقليدا له وكذا رجوع العاقل الى الفتى لقيامه
بالحجة والاول بالثبوت وفي الثاني بما سنده هذا بالنظر الى
اصل الاستعمال والافلا ريب في تسمية اخذ المقلد العاقل يقول
للفتى تقليدا والعرف وهو انه لا يفرق هذا واكثر العلماء على جواز
التقليد لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد سواء كان عايلما علميا طبق من
العلوم وعنده من العلم بعض قيمه والاصحاب وصفوا طلب منهم القول
بوجوب الاستدلال على القول بانهم الكسوفية عسرة لإجماع الجاهل من ائمة
العلماء عند الحاجة الى الواقع او انقصوا الظاهر ان الاستدلال في الامانة لا يراه والاعمال
التي هي من غير نظر واطبق في منه ودلالة والنظر في محصورة وضعف هذا القول
فكما هو واضح للاصحاب العلم على الاذن للعلماء ولا يستأمن من غير ان يكون حق
معرفته بانهم جميع على العلم بالنظر في ائمة الامامية المعصية كما ان ذلك امر وحيث ان
اخذوا القضاة بالاطلاق اما ان العلم بالاجماع ان يؤول الى استصحاب حجة بالاذن ذلك
او يؤول الى الشبهة وبالاعمال المصنوعة من قول الامانة فلا بد ذلك مستند لا سيما
كقوله في قوله الامانة في بعضه للفرق بين رواية العامة والادلة التي لا تقبل في

[illegible]

من

[illegible]

في احكام الاموات على كيفية الصلوة فلما اجتمعت
 هذا حفظ من الانشاء وكما فالمقصود بالذات الفصل للكتبه
 يذكر ذلك بل ويدل على حجة مما يتعلق في حال المرض فينبغي ان
 حمد الله ويشكر في حال المرض حال الصحة اذ مرضه لعله يكون
 من افضل النعم عليه وهو لا يشعر بذلك وكيف لا وقد ورد في الخبر عن سيد
 البشر ان تعبت يوم اقبل له مالك يا رسول الله بصبحت فقال بحت
 من المؤمنين وعزبه من النعم فلو يعلم ما له في السقم لا يحب ان لا يملك
 سقمه حتى يلقى الله وتبه عز وجل كما ان ورد عنه صلى الله عليه
 ان الله يوسع عليه ويوسع على امرئ حتى يلقى الله عليه
 سبيل الله ولا تنكح من هذه الذنوب كما تنكح من رقبته من النعم بل
 يوجب الى ملك السموات ان لا يكتب عليه كما انه يوجب الى ملك الارض

ان يكتب

ان يكتب ان يكتب له كما ان يقول من الخيرة زمان اذ هو في حلقه
 وان هي ليلة افتر من عبادة سنة وسمى ليلة من فقلت عبادة
 سنتين وسمى ثلث ليال تعدله سبعين سنة ولانه اذا احب الله عبدا
 نظر اليه فاذا نظر اليه اخبر بواحدة من ثلاث مديح او عظمى او من العظمى
 ذكره عن الامور المسطورة فعملها ينبغي له من النعم والاحسان لئلا
 اخر فقد قال العمم ان رجلا اشتكى فصر واغتب كتب الله له
 من اجر امر الف شهيد وقال ايضا من اشتكى ليلة فقيامها ليقول
 واوحى الى الله تعالى شكرها كانت كعبادة سنتين سنة قبل ان ياتوا
 قال يهي عليه ولا ينبغي ما كان فيها فاذا اصبح حلاله على ما كان في
 يستفاد استغفار الكثير وترك الكتابة كما هو مفاد عن من اخبرنا
 ففر من بشي الداهيات عنه قال الله عز وجل اتعبدوا الله لعلكم
 تبيلوه فكم ذلك عواد فطنا الجدل لم تجاخي من نعم وما هي من
 دعه ولبشر حتى من بشر فلك ابقية البقية ولا ذنب له وان
 مات مات الى رحمتي ومن رسول الله صلى الله عليه وآله ان من
 مرض يوما وليلة ولم يشك الى عواده بعث الله يوم القيامة
 مع غليله ابراهيم خليل الرحمن حتى يبعث الصراط الى الله
 مع ولعل استمالها على لفظ العواد ليشعر لعدم ارادة الكتمان
 بمعنى عدم الاحتياط باصل المرض بل المراد عدم الشكوى اي

بقطر العين من ابرأه حتى ورد ان له بكل خطوة خطاه حتى
 يرجع الى منزله سبعون الف حسنة وتحبب عنه سبعون الف
 حسنة وترفع له سبعون الف درجة وكل به سبعون الف ملك
 يعود وذه في قبره ويستغفر له الى يوم القيامة وفي الخبر ان
 الله لا يعبد من عباده فيقول له ما شئت ان اعود
 فيقول سبحانك سبحانك انت رب العباد وان لا تمن فيقول
 من مرض اخذ المؤمن فلم يزل في مرضه وجاليل لو اعد له من
 ثم لتكفلت بحمل يبك ففقيتها لك وذلك من كرامة عبيد الله
 فانما الرحمن الرحيم الى معنى ذلك وقيل انه يأكده الله في القبر
 والمساو لعله لقول الله عز وجل لعبد من عباده من عباده من عباده
 شيعه سبعون الف ملك فاذ قد غمرته الرحمة واستغفر له
 حتى يموت وان عله ما كان له مثل ذلك حتى يصح ومن الخ
 ان علي انه قال ما من رجل يعوده من مرضا ممسا الا فرح معه سبعون الف
 ملك يستغفرون له حتى يصح وكان له طريق في الجنة المحدث
 ط لرب دبا لغيره في كافر في عيسى هان وفي الجنة ليس بها ملك
 فيها اربعين عام او اربعين الف سنة الف الف الف الف الف الف
 ورج انه املا ثلاثة الف في ليلته دعا الله فله دعاه مثل
 دعا الله لانه كان له ليلته له ايضا وضع يده على ذراع المريض ما

بان يقول لقد ابتليت بما لا يقبل به احد ويقول لقد احباني ما
 لا يصيب احدا كما ورد في تفسير هذا ان من الله به حيث سئل
 عن حد الشكاة للمريض فقال ان الرجل حجت باليوم وسهرت باليا حجة
 وقد صدق وليس هذه شكاة انما الشكاة ان يقول لقد ابتليت بما
 يقبل به احد ويقول احباني ما لا يقبل به احد وليس الشكوى ان يقول
 سهرت باليا حجة وسهرت باليا حجة وسهرت باليا حجة وسهرت باليا حجة
 انه قد ورد استجاب اعلام الاخذ بالمرض قال الله عز وجل في قوله
 منكم ان يؤذن اخوانهم من مرضه فيعبدونه فيعبدونهم ويومرونهم
 فيه قال فقبل له نعم فيهم من مرضه فيعبدونه فيعبدونهم ويومرونهم
 فيهم قال فقال بالكتاب له ما احسنات فيهم فيهم فيكتب له
 بذلك عشر حسنة وترفع له عشر درجات في يومئذ يوم اعند عشر
 ميزات كالبقرة قد ورد استجاب الاذن بالمرض عليه فقد قال
 النبوا الحسن عليه السلام اذا مرض احدكم فلياذن للفاخر فيقول
 عليه فانه ليس من احد الا وله دعوة مستجابة او يردد كما انشد
 لا اصل المرض او ما يكره ان يكره من مرضه فلياذن له ان ياذن
 مقادير ثلثة ايام ونحو ذلك وليستفاد مما قد من استجاب عبادة
 المريض كما هو المجمع عليه بل انما العلم من ضرورة دين الدين وقد
 ورد في قوله من استجاب من الامانة لعل في الدنيا والآخرة

بقطر العين

بات الامم يقول رواية وقصيدة جملة من طرق الصدوق المتقدمة
عليه كطريقه الى كرده والي باسرا الخادم وقد عد بعض الاصحاب
الاصطلاح الجليل باعتبار عن المصالح منهم العلامة واما
سليمان ابن خالد فلا وجه لهذا استيفاء السند من جهة ليدل
تفاق من اصحابنا على عدم روايته من المصالح كافي المصالح بل هذا
المتعرض قد وافقهم في عدم هذا المقام على ذلك على انه هنا سبق اليه
لعبد الله ابن منيرة وهو على ما قبل من اجتمعت المعاني على تصحيح
ليتم منه وليكن فالعلامة في الخلاصة نفس على تعنيقه ونفى الكيفية
الله روي عن شيخه ابي الحسن محمد بن ابراهيم اشتهر انه قال سئلت ابا
الحسن العباس بن ابي نوح ابي ورجح النجاشي عن سليمان ابن خالد الخ
النجاشي ثقة هو قال كايكون الثقة وعن الشهيد الخ في جاشية
الخلاصة لعبد الله هذا من كشي والاصل في توثيقه ايتوب ابن
نوح وناصبك به قلت وقد ذكر حديث فيه انه كان قايما وفتيها
وجيها وله ثقة تروى المقادير المفقود وروى عنه في كافي فيهم
اصحابه الى غير ذلك مما انعم بوقا فحده وان يرجع عما روي به عن
الزيد بن كحمان بعض علماء التميمي والاستفاد من النظر فيما سطر
من اصول له في المناقشة في السند من جهته ضعيف جدا واما ما
ذكره في المتن فغير ان الثمان المراد من الميت انما هو المشرف
على الموت

على الموت كما علمت به قوله وكذا لك اذا غسلت ان المراد توجيهه
عند التسليم قطعاً لا بعد وايضا فان المعهود من السابق في جميع
الاعصار ولا مصادم توجيهه اليها حال الاحتقان لا بعد الموت
في المصالح انه قد اطبق على ان ثمان التوجيه قبل الموت
وان اختلفوا في وجوبه واستحبابه انتهى فان كان ذلك
هو المعروف وجب مرف اللفظ اليه بل كان ذلك هو السابق
منه وليكن ما سمعته من المرسل السابق فان دفعت المنا
منهذه الجهة كما انه ايضا قد دفع المناقشة من جهة اخرى
وهي انما تقتضي الامر بالمسحبة التي هي من الميت بمعنى
التعزية كما من اهل اللغة النقص عليه ولا من بالتعزية انما
القبلة لا يقتضي وجوب التوجه اليها لان التعزية ليست
بواجبة بالاجماع فلا يجب التعزية الذي قبلت به مع ان
تعزية الميت انما تكون بعد الموت والمراد توجيهه الى القبلة
كما قيل ذلك اذا تظاهرت المراد بالبحية هنا تجاه القبلة كما
ية عن توجيهه اليها لما روت وليست بمعنى التعزية بل
استحباب التعزية مطلق وليس مقيد بالاستقبال اجماعاً
كما قيل وان قوله وكذا لك اذا غسلت كالمصحح في ان الحكمة
السابقة بقى هو لتوجيه دون التعزية ثم ان اوجها ولم يبق

بهذا الوجه كالتعزية فظاهر ان رواية فلا اشكال في التثنية ولا وجب
الحمل على التسمية فيها في اصل التوجيه وان اختلف الوجه فيها
بالوجوب ولا استحباب بل لا شك لك ضعف القول بالاستحباب
كما لا يشك في عدم النص وقبل وهو مستحب متى اجمع من فقهه المتفق
عن عامة العامة او معهودهم وان ذهب اليه الشيخ في الخلاف
والنهاية في فروع منها وبقعه في اشارة التيق وفي الجماع والمعتبر
والمارك وكشف اللثام وظاهر البرهان والمذمومة او صحتها او
كذا ليعتد وحكاية كشف اللثام عن الاقصاص والمصالح وهو
مختص ومن كماله عن وفي المختلف عن المفيد في الرسالة الفقهية
ان لم ينسب له غير ذلك سوى الاصل وفي الخلاصة ليدان ذكر الاستحباب
وكيفية الاستقبال ونقل عن الشافعي فلا والله بالنية الى
الكيفية قال دليلنا اجماع الفقيه ومجاهد عليه فانما لا يختلفون
في ذلك انتهى مع ما سمعت من المناقشة في ادلة الوجوب وعدمه
على ان يدعى الاستحباب ويظهر من اشارة المفيد في اشارة
في وفاة النبي صلى الله عليه وآله انه روي عن التوجيه عن النبي قال
في وصيته لم علي عند استحضاره فانما نأنت نفسي فتناولها بيدك
فامسح بها وجهك ثم وجهي الى القبلة وقعه ابري الحمد شالما
ان قال ثم قبض صلوات الله عليه وعلو امير المؤمنين تحت حنكته فقا

نفسه فيها فوجهها الى وجهه فمسح بها وجهه ووضعه وعلو عليه اذا
الموت لكافة جليل الا ان لا يشرع في التفتيح ولا اجماع مع ظهوره في
مقابلة الشافعي حيث انكر الكيفية الخاصة وليد ذلك عدم
النص على ان استدل به بهذا القول مع ما في الخلاف سيما من كنف الناس
وقوله فيه وعليهم الضم في اشارة الكيفية الخاصة من غير من عوت
بالاغلاق فلا يلزم الحاشية كما انك مرفق الجواب عن المناقشات اما
السابقة ولعل التمسك بالمدى لا يضر في رواية المفيد ولا من الملوك
انه مرجح وليست عليه في ذلك انما يحلها في الحال منه م والله
ان لا يمنع من ذلك كلامه في المسئلة غير صليته الامسكال وان كان
الا قوي ما تقدم ولما كان علم المص في النافع والعلامة في القواعد
والتميز التوقف فتم جيد ان الا قوي بناء على الوجوب سقوطه
بالعوت فلا يجب استمراره مستقيلاً ولا استقبالا ابتداء من لا يكره
للاصل مع عدم صدق الامتنان او شعاعا لتعليل في المرسل المتقدم
به واستبهر في التكرار الى هذا قياسه ولعله لا يفهم من الميت فيها
ما قلنا سابقا الشرف على الموت ثم لا يبعد القول بالاستحباب كما
مسألة ليس به لبعض الا اعتبار ما قاله في ما سمعته من رواية
المفيد ولي في قوله في حال الغسل والصلوة والدفن في ذلك
اختلفت الكيفية ولا احتمال ان المراد من الميت في هذا المرات

حقيقة كالملة تشبه البعوضة على قفصة لا كقفاً يمثل هذا الاحتمال
في ثبوت الاستصحاب لا يفتقر الى التامح فيه على الامتياز العقل فلا يتأقيد
مع ظهورها فيما قدناه ثبوت حقيقة لا تقدم من الاول على المتأخر
الفرق بين كونها ليست صغراً او كبيراً او عبداً بعد فرض الاسلام او غيره
نعم قد يقال لعدم وجوب بالنسبة الى الخلف وان قلنا باسلامه لما
وهم من الامتناع له من هب وهو لا يرى ذلك على اشكال في شمولها
لمثل ذلك وان صرح به بعضهم ومن العلوي ان وجوب الاستصحاب
بالميت اغاها مع التمكن من ذلك بغير القبلية اما مع الاختلاف ولو
الي جهتين مع جعل الشر والمغرب فلا يجب لعدم التمكن من الا
مثالها هو العلم اذ قيل في وجوب استصحاب ما يليها لما دل على ان قبلية
وما في الذكر من احتمال الوجوب بالنسبة لا يبرهنها ففضلنا عن
الجهتين ضعيف جداً ان امكن لفق. وكيفية كان فكيفية الاستصحاب
المتكبر. فكلت اجل فيه بل في الثاني الذي في المعبر للذكر. و
تختلف الاجماع عليه ان يقع على ظهره ويجعل باطن قدسية ووجهه
الى القبلية بحيث لو لم يكن مستقبلاً مع ما سمعت من الاول الا
ضمان التقدم عليه معناه الى ما في حكي في غير المحاربين عن الصادق
في حديث قال انما وجهت الميت الى القبلة فاستقبل بوجه القبلة
ولا يعمل حقيقة كما يعمل الاناس الحديث وفيه من المضمار الواردة هنا
وفي كيفية

وكيفية استقبل الله عند النسل ايضا لما عرفت من الشبهة المتقدمة فثبت
التمسك بالتمسك في سقوط الاستصحاب مع عدم التمكن من الكيفية الخاصة
ويجوز القول بوجوب ما يمكن منه من الاستصحاب لاجالها او مطلقاً
على الوجهين مع عدم التمكن من ذلك لاجالها او مطلقاً في وجه كاشف
لغيره لا من الجانبين ولا لاجالها او مطلقاً في سقوط ما هو لا
ستقبل لاجالها او مطلقاً في سقوط ما هو لا من الجانبين ولا لاجالها
ذلك وكيف كان فثبت ظهور الحقيقة القول بالوجوب فهو في حيزه
على العار بالاحمال المتكبر من الامتناع لکن على الكفاية كسائر الفروض
المتعلقة به بعد موته من انفسه وذاته وتكليفه والصلوات
عليه وغير ذلك بلا خلاف اجماع فيه بل يستفاد من انشاء الله تعالى
دعوى الاجماع من جملة عليه بالنسبة للفصل ونحوه وهو الحق وان
قلنا بالحق ما فيه به وهو ما في الامامية من التقدم مع المعبر مع
القطع بعدم ابرار العقل من سائر المكلفين وعدم اشعارها باختلاف
بعضهم بل هي ظاهرة في ان مطلب الشايع وجوده في الخارج ولو
من غير امكن ففصل عنه وذلك هو المراد بالكفاية وما في الحديث
من ان لا ذلك بالنسبة الى سائر الاحكام الميت بل الواجب او لا على
الميت فان امتنع اجب في ذلك من غير ادراكه في غير انتم
الحكماء الى المسلمين بالارادة العامة ضعيف ان لم سلم بالنسبة الى غير

المقام لكان اشعار بعض الامامية كما استقر في الاوليات لا ينبغي ان يهمل
البدن في خصوص المقام للاصل ولعله في شي من الامارة بل العمل الفهم من افلا
لكل انت الاصحاب ان لا يفرق في شي منها هذا الى ذكر المعلى نعم قد يظهر
من جامع المقاصد وغيره في اياتي في غير الحكم الويل بالنسبة الى سائر الاحكام
الميت بل الواجب بالاستصحاب لاجماع في الاول على ذلك لكن قد يعمد وحكي
ما نحن منه فخذ انك لو لم صدق اسم الميت عليه في الاحمال والظن في الغرض
الى الربة فعمل التفسير والمقتضى الاستصحاب والتلقين ونحوها فذكر
كون ذلك الكبر في اكله منوعة فيقوي مع عدم وجوب مراعاة اذن
الميت في هذه اذ قد تلبس بالنسبة الى الفصل والمقتضى واحتمال الذي من
التصديق المستلزم عدم جواز تمركزه في غاية الضعف لاجل ما من
المالك الاصل ووجه ذلك انه لا عبرة برتبة نفسه بل لا شعاع في
يقال بما ورد من مباشرة الويل له وعدم من نفسه في ذلك فلا لا استصحاباً
لا وجه له ان يقال يستدل عليه بعموم آية الويل كقوله تعالى
واولوا لا حرام بعضهم او بعض في كتاب الله ويقولون ان الآية
اصل بوجهة حق تدل لكن قد يمنع شمولها لتمام المقام سائر الاحكام
عرفت ثم جيلاً ثوران بعد الضم الخلق الوجوب بالمستحضرة لنفسه لاجماع
التمكن منه بل قد يدعي اختصاص الوجوب بحال انفراد الامر المعبر في
الاخبار السابقة الى الغالب من العجز عن الاستصحاب في تلك الاحمال

وليس

وليس الاول امدونه او غيرهما مع فقد اهل بل مع عدمها على الاقوى
بلا خلاف فاجل للاصل في الاستصحاب بل في كنف اللام ان اتفاق عليه
تلقينه اى تفهيم الشهادتين ولا فرار من البلي صلا الله عليه ولا
الامة والمعتبر المستقيمة الدالة على جميع ذلك في غير كماله عن
الصحة قال اذا حضرت قبل ان يموت فلقنه شهادة ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له وان عمل عبد ورسوله وفي خبر في حديثه
عليه السلام ايما من اهل بيته الموت لا يخلو بالبلي من شهادته
من يامن بالكنز في كنفه في حيزه حتى يتبرج بنفسه من كان من نال ايقن
عليه فلقنه شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان عمل عبد
الله صلى الله عليه واله في حيزه حتى يتبرج بالله على الاستصحاب او لا
في احوال بعد ذكر هذا الرواية قال في رواية اخرى فلقنه كلمات الفصح
والشهادتين وتسمى الاثر بالامة ولعله حتى يقطع عنه الكلام وفي خبر
ابي بصير عن الباقر اما اني لو اركبت بكرة قبل ان تقع النفس موقعها
لما كنت كلات يتشعب بها ولكن اركبته وقد وقعت النفس وموقعها قلت
جعلت فداك ما زاد الكلام قال هو والله ما فهم عليه فلقنه اسراركم
عند الموت شهادته ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان عمل عبد
الله صلى الله عليه واله في حيزه حتى يتبرج بالله على الاستصحاب او لا
في احوال بعد ذكر هذا الرواية قال في رواية اخرى فلقنه كلمات الفصح
والشهادتين وتسمى الاثر بالامة ولعله حتى يقطع عنه الكلام وفي خبر
ابي بصير عن الباقر اما اني لو اركبت بكرة قبل ان تقع النفس موقعها
لما كنت كلات يتشعب بها ولكن اركبته وقد وقعت النفس وموقعها قلت
جعلت فداك ما زاد الكلام قال هو والله ما فهم عليه فلقنه اسراركم
عند الموت شهادته ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان عمل عبد
الله صلى الله عليه واله في حيزه حتى يتبرج بالله على الاستصحاب او لا

وليس

ثم انه قد ثبت من احتساب التعجيل تعطيله لبعض المعالج المتأخرية
 الرجعة اليه سيما في البر في الشروع بمقامات ذلك لا محال تحت
 التعجيل ان هو بالنسبة الى كل نفس يجب فلا تباينه في نقل الميت من الدنيا
 الى ما بعد الموت من غير من الاثر في المعصية او تعطيله مثلاً
 الاثر في سبيله على اشكال في جميع ذلك مما في الامور من غير ان يمتد الى
 ما بعده ونحوها يحصل من اجل ذلك عدم اشارة الى شيء من النقص في الوجود
 عن العالمين باحوال ذلك العالم في شيء من ذلك بل لا يطلق الا بالتحجيل
 وحسنه حتى ورد ان كل ميت الميت تعجيله في جناب عن ابي جعفر قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كل ميت من جملة مات الميت ليلاً فانظر به
 المصحح ولا حرج ما مات له ميت فها قد انظر به الليل لا تنظر في يومه كما
 طلوع الشمس ولا غروبها على يومه بل في مفاصله من حكم الله في يومه
 الاخر قلت لابي جعفر ان حضرت الصادقة على الجنان في وقت مكتوبة فما
 لها ان لا تبال على الميت الى قبره وان تخاف يغتصب وقت الفريضة وفي خبر
 السكوني عن العم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دبر ميتاً وهو اعظم من الذي
 يحسن مع الجنان في يومه والذين يقولون قولا لا الذي يقولون استغفر
 الله غفراً ثم لا يتركه الى قبره ذلك من الاضمار المصداق فيارة الى على التعجيل
 لا تقبلوا مصداق ولا هذه التعطيل ولله لان المعاملة التي في التعجيل
 لا تقبلوا مصداق عليه اصري ولا قوي في انظر ملاحظة الميت ان القصة

بالنفس

بالنفس الى ذلك فالتعجيل فيها الجهد في من دخول الى الجهد مستوي
 التعجيل فاعرض العدم من وجه فاعمل جديلاً ويكره ان يطرح على
 بطنه جديلاً في الشهر كافي الخلف والروضة بل في الخلف
 والجماع على كل هذه وضع الحد بل على الميت مثل السيف وكفى بذلك
 لك جديلاً مصداقاً الى ما في التهذيب انه سبحانه من الشيوع في ذلك
 والميت مع خالفه للفقهاء في الخلاف عن الشافعي من ان الميت لا يجرى
 في المقصود له من التعجيل عليه الى العامة فاعمل ايضاً في نسبة
 المصنف له الى القيل في المعبر من التوقف فيه بل صرح هو بذلك
 مسئلة بعد بثوت نقله من اهل البيت عليهم السلام الى في عمله بعد
 ما عرفت من الوجوه المتقدمة بالتميز المصداق والميت له بل لعلها انما
 لم يعرف فيه خلاف سوى ما يحكي عن ابن العنيد من انه قال يرفع علي
 بطنه شيئاً يمنع من ربه وهو مع احتمال الخرجه فاعمل فيه ومما ناله لا
 تقدم بل في الخلف وما قد على من اوقف له من اصحابنا وفي جامع الفقهاء
 ولا جوع الا مصداق على خلافه ونحوه ما في الروي من غير فارجح في الوجوه
 وكذا ما يحكي عن صاحب الفاضل من انه يحول الحد على بطنه وهو الحق
 بالحد في خبره في الكراه كاصح به لبعض الاصحاب ان لا يجرى بها من
 الاقتران فيها ما لا يصلح على الميت وعدم مع عدم ما في بعض النسخ
 في ادله الكراهية عندنا الى الاكثر مما يقتضي ذلك من قوي فيه ونحوها

قبل الطهارة كافي الكثير من اصحابنا المتأخرين في قول باقر تاج الكراهية
 فيها في هذا الحال ولا يجب بالتميز بل المتصل مع وفي وجود المسئلة
 من الخبر عن الاء مثلاً ونحوه وتبني المصداق لعدم جرحه من وصف اسم
 الحاشية ولا يجب بذلك وهو نصيب جديلاً لا يشرع اليه كان ليقوت
 هذه النهاية بحيث لو غسلت مثلاً ليدركه حيوان كان على المصداق وهذا
 كراهية ابقاء الميت وحده في قبره في حديثه عن الصادق في لا بد من مشيئة
 فان الشيطان يبعث في جنه لا انه عليه ان يثب في بعد والتميز بالام
 اخوانه المؤمنين يشيعون لقول الصادق في يثب في وحده لا يجرى الميت ان
 يثب في اخوانه عونه فيشهد وفي جنان له ويعلمون عليه ويستغفرون
 له فيكتب له من الامور الميت الاستغفار ويكتب له من الامور الميت
 له من الاستغفار وهو في التلذذ في الخلق من له لا عرف به لعل ليس
 في محله الا انما له من خصوصية وفي الرياض كالمعتول عن الجعفر في
 المتقي لا ان يرسل فانه مع عدم الدليل عليه ما في ما يثب على الحق من
 التثريب بالتميز على السنن للتميز في التثريب والتثريب والتثريب
 وما فيه من الالتقاط لعل كراهية لا من نسبة القليل لما يصح
 ان حيا النفس الامارة وفي الخبر من رجل يدعي الى فريضة ولا يجرى
 فاجرها افضل ولا يجرى قال يجب الجنان في فاجرها ان ذكره المصداق والميت
 الولى في فاجرها ان ذكره الذي اقلت الوجه فيما احق في من نسخة النسخ

وغيره من المسائل والتاء الموصولة ثم انه هل يخص الكراهية بما
 بعد الموت كاهو في المصداق للاصل واقتضاه معقد اجماع العلماء ولا
 وللشعور في الخلف بل لعله المصداق في كل اوقات المصداق ويؤيد مع
 ذلك التوجه قبل الموت الموصولة من الابنية للوقت الميت ولا ملاحظة على خبر
 نفسه اللهم الا ان يترك له في غير احدى هذه عليه اقامه من حيث اعلم
 ولا ملاحظة في الموصولة فيه وفي خبره مع التثريب المؤذي المعين على خبره
 نفسه كاهو واضح ويشرح به ما دل على النهي عن مسه وهو في هذا حال وضوفا
 من زيادة ضعفه ولا عانة عليه فاعمل ويكره ان يجرى جنبا او جافاً فان
 احدهما للاخبار المصداق في التثريب ملاحظة ذلك في ذي الالة
 يحسن بها وهو مع قصور الاخبار عن اعادة الموصولة مشرباً بالكراهية كما هو
 المشهور في الاحتساب على المصداق لا خلاف في خبره ان ما في الولى في
 المقصود من التثريب في ذلك لعدم اجماعنا مثلاً بالكراهية كالتميز في
 الخلف ثم ان ظاهراً اقتضاه الكراهية للاصل بوقت الاستغفار ثم في
 مع الموت ويؤيد اليه رواية على ذلك ما في خبره من الصادق في
 عن حفص هاهنا التثريب ولا بأس ان يلبس غسله كالحي في الفقه
 الرضوي لا بأس ان يلبس غسله في غسله عليه ولا يجرى فريضة ولا يجرى
 في جناب التثريب انما لا يجرى فريضة الميت قبره ولا يجرى من ابي في
 الكراهية فضلاً عن غيرها ولا يجرى من الفريضة بين ابي التثريب المصداق

قبل الطهارة

من المراتب الظن النصوص والاعتقادي ولا خلافات السابقة في بعضه من غير قبح بين
الصلوة وغيرهما من النسل وغيره وان كان من غير شريك لبعضهم ذكر الويل في الاصل
مع اختلاف الوجوبية الكيفية وكيفية فقد يشهد المختار معاً الى ما سمعته وما
يظهر للفتنة اذا اطلع نظره في الكتاب والسنة وفي احوال السلف والعلما من سائر
المسلمين بل يفرحهم من الملبس في جميع الامصار والامصار من القطر واليقين بان الانسان
ليس كزيتون من افراد النعمان لم يجعل الله لاهلنا انما المرحم فيه عذوبة بل جعله اوليا
من امره لهم اولى به من غيره وما كان من غير ذلك بل جعله مقتضى الشريعة لسان
والمراد في طهارتهم حتى لو لم يغير الويل فعل بشئ من غير ان الويل توجد الاله الا
والذي من سائر هذا النوع من غير تكرير ذلك كما انه لو لم يزل فعل ذلك فقام على
لم يكن في نفس احد من هذا النوع عليه شئ من ذلك الا من من ولا تبارك بل كان فعله
هو المتعلق بالقبول وكان ما ذكرنا من جميع ذلك مكن في طبيعة النوع من الانسان في
والشرع اقر على ما هو عليه مع مقتضاه في غلب الاصل الحكم والمعا في المنة عليه
كقول الويل ادي عن غير علم على الويل عليه في دنياه واخرته لما يشهد من المشاهدة
في الامم الذي جعل الله لاهلنا في تلك قطرة له احسن ما يصالحه من النسل ولا
لكنه ومكان الزمن والعدو وقدرنا ان كماله هو امر الناس ترجع عليه فيما
يعينه من التراب في الدنيا والآخرة ولان ذلك اقطع للقبول بالقال وانما
النوع عند زعمه البرادة والاختلاف في هذه الافعال اما في غير ما اعلم
الله لئلا من الشراب والديجات او غير ما يختلف باختلاف القصد

والميات

والنيات وقيل يكون الترتيب في من يكسب الحق بل ان ذلك من افعال البشر لا يقرب
الاصحاب على الترتيب طلب الاغفار من غير ان يكون عليه السلام دخل قبر رسول
اقدامه كما انه يكون من بل على وقوع امره هي اشر هذه الافعال منه بحيث
يصالحين في حرب بين اوليا والميت ويعلم من هذا من الشقي وغيره ولا يصح لا يخفى
في القول بعدم وجوب مرات هذه الامور في جميع ذلك من الفساد العظام
كما انه لا يخفى في باقي المراتب لاهلنا الصالح التي يكون في بعض الاولين علم احوال
الموافق للكتاب كقول الله تعالى ولا تظلموا امرهم بل بعضهم اولى ببعضهم وقيل لا
وتكلم جعلنا موالي عاتقك الوالدين والاقربون نصيبا من امرهم وقيل لا يصح
من اهل البيت عليهم السلام نعم اهل البيت هذه الولاية متبعة لما روت
من العترة الرعية في حقها ولا خلاف في ذلك باختلافه متبعة لما روت
الشرع عن بعضه وجعله اولى من غيره كما سيظهر لك التماس في الصلوة
على الميت ومغفلة وامام القدام سائرنا في ذلك كالاختلاف المقتدر
في وجوبه في هذه الاحكام مع الاطاعة لراي بعض الحكماء مدغم في بانه
لا منافات بين وجوبه على سائر الكفاية بمعنى حصول العقاب على الجميع
مع ان الويل الواسعة او قد يبين ان اطاعة اخصاص خصوصاً لا ينافي
لذلك هو اي الويل وليس هذا في الحقيقة انما للوجوب بل في البعض
عندنا لاهل حق يتحقق المناطات كما يتصور ذلك في تكليف السيل بجله
عبدان بالاجل شئ في الخارج وانما طاعة خصوصاً للموالي منهم له في بعض الامور

مما نحن فيه اذا اردت به الذوات والذات فاستوفيت لك في نظره وكيفية
كثير من اشهر لفظ الغائب به ايضاً ومن العجيب تليد لا يتقبل من بعضهم
بما هو عليه على القول به ايضاً هذا الذي ما يشهدنا اليه سائرنا ما هو معنى
على ما يتصور كدعوى وجوب الاشارة باليت مع عينة الويل والوجوب على حكم
الشرع او عدول المسلمين مع كون الويل طفلاً من لا او معتصلاً بغيره عينة لا
يمكن ان يتناول او يخفى ذلك ان قد يقال بالمتبع من وجوب الرعاية في جميع ذلك
ويستمر في التذكرة في كل ما كان من هذا القبيل ان يرد الى غير من اجابهم لا قرب
فلا قرب كما شرف كل ذلك منفصلة انشاء الله في كتاب الصلوة كما انك تعلم
كثير من مباحث الاولية هذا لك لتعلم هذا ما يجب الاشارة الى ان الولاية
هو اولى الناس بميراثه الا في بعض الامور لا يجب بل في اختلافه عنه
بعض الناس الى الولاية الا في بعض الامور لا يجب بل في اختلافه عنه
على ان المراد بالولاية في المقام من الشقي ذلك انه المتبادر المتفق منه في
ان يستأنس له رعاية عليه بحسنة ابن القصر من العادق من الرجل يوتي
عليه صلوات وحياء قال ليقضي عنه اولى بها الناس بميراثه فانه كان في
في انما له به امانة قال الا لرجال وولته زهرة عنه عليه السلام يقره ولا
جعلنا موالي عاتقك الوالدين والاقربون فان اهل البيت بذلك اولوا حرام
المراتب ولم يبق اولا النعمة فاعلم من الميت (قوله) من اهل البيت من اهل البيت
تجرها وصحة هشام ابن سالم عن زيد الكداسي عن ابيهم قال انك انما

يرى واصل طهره كما يقرب من ذلك الماص في الفزوات واخره
تجرها ويترد اليه هذا ظاهر غير غريب من الوجوب على من يامر الويل بالفعل
فمنه فلا حاجة للوجوب منه على بعض محاشي الاشارة بان الوجوب على
غير الولاية انما هو مع من ظن قيام الولاية وقرب به الى الفعل ولا الى
القول بان المراد بكفايته واما الغيبة الى الولاية لكان سقوطه بفعل
بعضهم وانما اتفاق اتحاد في بعض الاوقات فيكون عينة اية اية كافي
كما يجب كفاية فلا الى القول بان الولاية بوجود امره وجوب مشرف
لا يطلق الامر الى ان يرد على ما ذكره في المقام في قول القوم بوجوب مراد
لك الاولية لتقبل من غير ان يكون لنا في صورة الافعال كما عساه
يشعر به لفظ انما الغائب وغيره الى اني لا عرف قابلية وانما يمكن محلي
كل انما هو عليه فاما ما انه محلي الا فضل اعتبار الويل على من فعله
على انه وهو ضعيف وكما لا يخفى في الغيبة بالنسبة للاستحباب
في الصلوة فلا يفتت اليه بل طهرته بالاجماع المتقدمين المتقدمات
يتبين بالتتابع لكل انما هو عليه وبالأخبار المتقدمة ودعوى ضعفها
سنة من فادح بعد تسليمه لا يحتاج بذلك وكذا الدلالة على انه
لا ينبغي له في شكل ان ظهورها وهو حجة كالصريح وكما عوي ان لفظ الويل
ولا حاق مشرف بل انما هو في معنى المنع وكما فعل ذلك اختياره بجلي في غو
ذلك بالنسبة الى الافعال كما انه اذا قيل منك الويل لاهلنا لتصل كذا في

مما نحن

عند تعدد المباشرة لرض ونحوه وفيه نظر واضح لان المباشرة في المباشرة وفي
انفق استماعا لعارض ثم قد يتجه عليه فيكون المستفاد من الاول ذلك
في الاستفاد اما المباشرة ولا كذلك ويشترط به ايضا استوفاء من الاتفاق على الظاهر
ويستفاد ايضا ان الزوج اولى بن وجته مع ان الاول احتساب المباشرة منه على
على ما يوافق في حان المباشرة لانه اذا هو ان نصيب فتم كما ان قد يمنع اصله
الحكم ايضا حيث ان المباشرة على ما يدل عليه في قضية المطلق الاخطاب ان الاخطاب
به او لا يجوز ان يفرض ان الاصل عدمه ثم قد يتجه له الاحتساب كون الرجل
غالب الفاعل قوي على الامس ولا يفرض ان الاصل عدمه لان يمكن مستند اشعيا
ويمكن الاحتساب له لعدم امكن دعوى البينة ان كان الميت رجلا باصا لا تعلم
شبهت ولا به المباشرة مع وجودها لرجل سماعه من ان الخطاب ظاهر المباشرة
ويعنى به انه لا يظهر له في الخطاب الذي يلقطه الاول فيما اراد اقصاه
على المباشرة ولا يثبت ولا يشكال شبهت فلا يثبت المباشرة حتى مع عدم الرجل
في طبقته من غير هذه الخطابات هل ينعى انه قد يشهر احكامه في الذكر من البينة
بما لا يثبت قال في المباشرة لولا انشاء الاول في الرجل قد يثبت في المباشرة
من الرجل ولو كان الاول في سماعه قال وهو يروى قوله لعن من وراء الثياب
فلهذا انتهى وقد يحل كلام الاخطاب ولا اول امر من تقديم الرجل انما
هو عند التماس فيه لمع ذلك من الوجوه الاختصاصي من رجحانهم ولا يزوج في
من الاول بن وجته في احكامها كما ان خلافه فيكون فيه كما اعترف به في الذكر

بلاذ

بل قد يشترط في الذكر بالايجاب عليه حيث قال عند ان الزوج اول من كل احد في
جميع احكامها من الغنى وغيره سواء كان الزوج رجلا او امرأة قريبا او بعيدا اشعيا
لا يزوج المباشرة حيث صحت الاتفاق على ما يروى في سائق استوفاء من المباشرة في الذكر
ما يروى عن الصادق ع قال لا يزوج احق بالرجل حتى يشهرها في قهرها وهو من المباشرة
كان الاول يزوج في نسبة ليل الاصل على ما يروى مع ان ذكره بنفسه قد اعتقد ما يروى
ويجوز ان يفسر عنه ايضا قال قلت له المباشرة تحوت من احق بالمباشرة عليها اقال
فزوجها قلت الزوج احق من الاول والمولد والاخر قال نعم فيفسلها انا في بيع
لصاحب المولد من امكن للمباشرة في هذا حكم بضعف المستند وبانه مستند
وليس فيه ضعف من الصادق ع في المباشرة تحوت اخبرنا في زوجها ايضا
عليها انا اخبرنا عن ابي القاسم عليه السلام في قوله ان امكن تأخيرها مع ذلك
بغير عبد الرحمن عن المباشرة الزوج احق بها والاخر قال في المباشرة من سماعه
ذلك المباشرة ما ذكرنا من تأخيرها موافقة للعامة لا يحكم المباشرة عنهم فلو كان ذلك
حليها هو على ذلك وهو جيد ونحو ذلك في المباشرة من اذا وفي الناس يا
لميت انك لا تميزه ولا تفرق فيما ذكرنا من الحكم بين الذكر والمباشرة مع تحقيق
الدخول وعدمه كما ان التوفيق ولا يثبت على المطلقة رجعية اذ اقامت
في العدة كغيرها من وجبة فيها اثر ان توفيق المتي ومما يشهد بها احكام
لتسليم الرجل وجبة اختياره اذ اقامت الفلانة والسرير والمعتبر والمختار
والقواعد والاشهاد والمختلف والذكر والامانة والمباين ومما يشهد بها

في الجواب الى النظر في خصوص ما قيل عن السائل وهو في المباشرة في التعليل
في رتبة ذلك جميعا لا يوجهه ما يروى في ذلك من كماله في التعليل في الرجل فيقول
امانة قال نعم انما يشهد اهلها انما يسمع ويخبر دالة على الجواب في سماعه
ساعة قال سكتة من المباشرة اقامت قال يزوج في زوجها يد تحت قهرها في
الموافق فيفسلها او غير مقيم في صحيح مما يروى من سماعه قال سكتة من الرجل فيفسل المباشرة
قال نعم من وراء الثياب وصحيح اعلمني عن الصادق ع من الرجل فيفسل المباشرة
قال نعم من وراء الثياب لا ينظر الى شعرها ولا الى شيء منها ولا الى ثوبها فيفسلها
لان اقامت كانت في مدة منه واما مات هي فقال لغضت عليها ولي التعليل
في صحيح زائد عن الصادق ع من الرجل يموت وليس معه الا النساء قال فيفسل
امرته لانها اصل في عدة طافا ماتت لا ينظر الى ثوبها في عدة في عدة في عدة في عدة
خصوس الفرض واستسبع الكلام في فيلة ولي صحيح منقول قال سكتة ما بعد
عن الرجل يموت يخرج في السر وعلمه ان لا ينظر الى ثوبها قال نعم وانه في يلقى
على عورتها خاضع الى غير ذلك مما ذكره على الحكمين معاذ فلا في التمهيد في
واين زهره في القينة والعلية في اشاعة البعثة ركان هو الظاهر في الوسيلة و
يشهد في الذكر في الذي يظهر في كلامه من ان لا يزوج في الفلانة الحرام و
هم الذين يزوج في التام فيفسلها او غير مقيم فيفسلها او غير مقيم فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
كشف التام ان ظاهر اكثر في الحرام لا يزوج في الفلانة فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
شهر هذا القول وقد يوجب له قول ابي جعفر عليه السلام في جرائه من التعليل

والروضة كالسكنى وفاقا لهما جميعا في اعدا خلاف فانه قال سكتة يجوز عندنا ان يقول
الرجل زوجة والمرأة زوجة الاصل المباشرة في زوجها في اجماع اهلنا فيكون رجالا في اجماع
واحد في اجماع فلا ممانعة في الثاني مع احكامه في التعليل في الذكر فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
الاجماع فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
كسكتة على كسائي في اجماع فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
المشهور نقلا وتحققا فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
مشعر ابراهيم فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
في الاختيار وهو فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
ان الزوج احق بها في المباشرة ولي استصواب جواز النظر في المباشرة فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
المباين من ذلك ولي وصيته من المباشرة فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
امر المؤمنين فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
لعدم اطلاق عليه من لا يثبت هذا حكم فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
الاول في الذكر فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
في الفلانة قال سكتة ما بعد الله من الرجل فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
تحت او يفسلها ان لم يكن عند من يفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
في زوجها يموت اقال لا يزوج فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
ان فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها
ينافي الاجزاء فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها فيفسلها او غير مقيم فيفسلها

في الجواب

واستعجابها ان كان ذلك هو المانع من جواز التعديل على ما استدلوا به من مستنداتهم
وايضا علة المانع من الكفر والمؤمنة مع ما كان ينبغي ان يستدلوا به ما بين
المراد بين والى ايضا طرأ الحسين ان نفسه ام ولد له اذ ماتت على ما قيل
ابن هارون جعفر بن ابيه من علي بن الحسين اوصى ان نفسه ام ولد له اذ ماتت
ففسله وعله لا ياتي في ما دل على ان الصديق لا يفسله الا في حق من لا ياتيه
احاطة بالاقرب في بعض الفصول المذكورة وان يكون البصر به مع تأييد الحكم ما عني
الفقه الرضوي ويرى ان علي بن الحسين لما مات قال اليه لم تتركتم اكرم ان
انظر اليه في جوفك فانما الذي انقل اليه بعد موتك فادخله في جوفك
جسد ثم دعي ام ولد له فدخلت بدنها ففسلت امراته وكذلك فعلت انا
عليما في اثمى مع اطلاق او مع ما دل على وجوب التعديل ولما لم يولي
مع عدم المخرج عن ان المختار عدم شرطية ما شئت في شرطية وما نعتبه ما شئت
في ما نعتبه فيصدق حرج على من انما عني في المعنى من الا لا يفسل الله لا يفسل
للملوكه غير ان الولد يفسلها ماعلا ذلك بان ملكها انقل عنه الى غيره عليها
النظر وعنه فوقف في المنتهى كما في القبر والنشابة والتكرار صغيره
كفحق ما في المولى من تيممه والى حق في المولى قال في الفرق بين
الولد وغيره انه لا ياتيه ايقانين العاينين وفي الطريق ضعف انتهى لما
من ان اشتغالها لا يفسلها مع بقاها الحكم السابق لها من النظر والامس وبقاها
كلاهما النقص ام الولد وعريه المذبح نعم اتفاقا توقف مباشرتها التعديل
على ان

على ان من انقلت اليه كما انك قد ريت ان في نفسه من النقص ما يستحق كونه
المنع عنها جازا لا ليدل على العكس ويحجب عن الشهود كما حكاه جماعة منهم الشهيد
باني الزكري لا اعلم هذا على خلاف ما بين في سوابق سوي المحقق في المعبر
وفي المتن ذكره كسبه اليه علامنا ان يفسل الكافر المسلم اذ لم يحضر مسلم ولا مسلمة
فانهم وكل نفس الكافرة المسلمة اذا لم يكن مسلمة ولا ذمير من اهل البيت اذ لا
جعل ما نسب اليه على ان ذلك من غير اية حق ولا جانب من المسلمين والمسلمات
فيما روي في الخبر بالاغتسال او لا ثم يعملوه كيفية غسل للمسلمين فيفضل
كل من معقد لبعض حكاية الشريعة كذا لان بخلاف اخر وانما اصل ان لا اشكال
في تحقق الشريعة هذا في الجملة وان اضلعت بعض عباد اتمام بالنسبة الي
ذلك فذكر عدلهم وبالحكم صرح في المقنعة وباب الوسيطة والمقتضى
والمقواعد والمواثيق والامور والبيانات وما الحجاب والروضة والاهلية
والحكاية وعن الميسر والتمهيد والمراحم والصلوة والعبادة والاحكام والالتزام
والطريق والى من سعيد وهو لا يفي لمعقود عمل المولى في في المولى وب
ومن العاقل وبما قلت فان مات رجل مسلم وليس له من المسلمين ولا امرته مسلمة
من ذوي قرابته ومعه رجال نصراني ومسلمات ليس ببنين وبنيه قرابة
كل من يفسل النصارى ثم يفسله فقد اضر ومن المودة المسلمة تحت والمسلم
امرته مسلمة ولا رجل مسلم من ذوي قرابته او معها امرته نصرانية ورجال مسلمون
قال يفسل النصارى ثم يفسلها وغيرهم بهذا الدعي فويل عن علي بن ابي طالب عن

لذلك اوصب الماء بعد ما التفتير منه ثم التعديل لا يوافق الامراض من الدليل
المعول بين الاصلين لان دعوى عبارة فلا يصح من الكافر كذا ان العاقل
فانك بعد تسليم ان غسل الميت من العبادات وان لا تجزى قربة الكافر
كما فعلت في الفتوى ونحو اجتهاد ومع في مقابلة النفس مع انه قال في كشف
اللباس يمكن ان يكون ما ذكره من امر المسلم والمسلمة اشارة الى ان التعديل
لبنية اوصي والصب للمسلم كما احتج بصله الشهيد فقال نعم ان اهل البيت اوصي
لتحصيل هذا الفعل الا انه شرط طهارته وانه منه الاصل لان يوا ان ذلك
اخر من فعل الكافر صادر عن المسلم لا يملك ويكون المسلم عبارة العامة
فتجب الميزة منه انتهى واوحي من ذلك القول بان ذلك ليس من باب الله
التعديل المعصوم المشروط فيه البنية بل يثنى اوجبه الشارع في هذا كما
وان وافقه في الفتوى كانه قد مر مثل الى ذلك انما يرجع بعضهم بان
فان يجب الفصل مع وجود المسلم عام استمر فلا يكون له مع العاقل
البركة ونحوها من الاصول التي تنقطع بان في ذلك فظهر ان لا لا رجوع
عنه عن تلك الاضمار كما وقع لبعض ويرى ان يتوجه بعض من تأخر عنه وعن
القريب حمل على النية من غير من حيث ذلك انما هو طاعة اهل الكتاب
مع ان النقل ههنا من جميع الدواعي على سفيان الترمذي علم جواز التعديل
لحمل جهة العبادة من الكافر وهو شاعرا على ان يقي الله ان الرشد في
هذا فمما لا يفي حرج قلنا الا ان لا ينبغي لا تقار على من في الوضوء فلا

قال في حله اقلهم فقر في المولى امرته في وقت معناه ليس معها فروي
قال في منعتهم قالوا عينا الماء عليها اذ قال ام ولد ثم امر بعض اهل
الكتاب يفسلها فقالوا لا فلا يفسلها مع التاويل بما عني فقهنا
المراد من فان مات ميت بين رجال نصراني ونسوة بعد ما يفسلون
وان كان الميت له مسلمة بين رجال مسلمين ونسوة فبنيته اغتسلت
الفراشه وفسلتها او عسرا ايا قس في ذلك بعض المسلمين يستدلون
وباستدلاله من تعس الميت لمباشرة الكافر عنه التعديل بالماء القليل في
الماء الكثير مع ان الفصل عبارة فلا يصح من الكافر فوجب حرج هذه
الاضرار وحملها على النية من حيث ذلك انما هو طاعة اهل الدعة
في غاية السقوط انتهى مع ان الحق حجة عندنا عجيبة بما عرفت من
الشعر بظواهرها واحتمال المناقشة فيها باختلاف عبارات الامامية
من حيث التقييد المذكور سابقا في بعضها وعد ما في اخر في فلا شمر
حققة سيما مع ما بان لم يذكر ان ابي يعقوب ولا الجعفي ولا ابن الراس في
كتابيه ولا بن زهرة واسدليس ولا الشيخ في الخلاف بل فمرة بعد فم
التسليم بتحقيقها قطعا في حصة النفيين وهو كاف ولا لا في عدل
الذكر من وانك على الخلق لم يعمل الشريعة حقيقة على نقد بطلانهم
ايضا واستدلاله بتجسس الميت بالتجاسس العريضة مع احتمال عدم
تعددي التجاسس منه اليه هنا وامكان مع استلزامه المباشرة للوجه

لذلك

يتعدى الى غير اهل الكتاب وان اطلق كثير من الاصطحاب الكافر اللاحق
الا ان يدعي عدم القول بالفصل وعدم العقل الفارق عند من يقول بوجوب
سنة الكل ويقال بابتداء الحكم في صرح لا يشرع الكافر المراء وما البنية فاما
في الكل واحد اما وجوب عدم الاشتراط ههنا ايمان الكافر من قبل لا الله
ولا يوجب ضعف ذلك كلمة وعدم الوصول الفارق ليس وصول العدل
فالتفصيل التقييد الذي يوجب عدم الحاق الخالف بهم وفقدان من جرح
فما لم يثبت في التقييد بالاعتساف قبل الفصل وان اطلق المصنف
جرحه وهل يتقبل الحكم الخاف بوجوب المسامحة والمسامحة مع احتمالات لا
بعد العلم خلافا لغيره الواسطه فلو فرض ان الكتاب عام فذلك من السليبي
سادقا ففعله اجترأ به نعم على التقدم من احتمال ان البنية من المسامحة
من الحاقه حتى بامر الكافر بذلك وفي اعاده الفصل لو وجد المراد في
قبل الدين وجهان يشتركان في جعل المسامحة بوجهها الذي لا يوجب
هنا التمسك في شمولها وان على امر تفسير الامور لمثل ذلك ومن عدم
جعل المسامحة الحقيقية قبل في العهدة مع التمسك في شمولها على
الاجتناب والعقل الكافر قبل الحاقه من العلوم ان الاكتمال الفصل الكافر
انما هو للفرقة كما صرح به في الوثيق ولا ريب في ان قضاها بوجوب المسامحة
يتكشف بوجوب الحاقه عدم الفرقة واقعا وان الواقع انما كان لتقيد
دعوى صدق اسم الاضطلال بغير ذلك وان تعقبه ما روي فله فينبغي

السقوط

السقوط لا يحقق موطنه في الثاني في محل الاول الذي في محل التمسك وهو لا يتعدى الثاني
وقا التمسك والذكر وجوب الحاقه من الاول والفرقة من الاول وحده
البيان وغيرهما بل اجد في خلاصة ما بين من منعه من استعماله في القواعد كما
في التحريم وكلمة التمسك من مذهبهم عند التمسك في شموله وجوب الفصل لما في
التمسك في شموله ما لم يثبت الفصل الكافر في التمسك لكن قد يقال انه لا يمكن
في تكليف الفرقة ومقتضاه وجوب الفصل الصلي عليه بان يسامح ويعمل الا ان
الشارع كلفه بتكليف اخر على تقدير عياده بالاول ولا يلزم من كلفه
لانه هذه العهدة حيث سقط عنه التكليف بالاول ولا يوجب عليه ولا يوجب
هذا الفصل عليه عياده بترك الاول وبين بقوله وجوبه عليه وان فعل الثاني
وقد يباحح عدم سقوطه الحقيقي من سائر التكليفات صلا التمسك لان فعله ان لم يقدر
التكليف به من نفسه فلا يقطع من غيره بالاول فاذ وجب العمل لا يقتضي العمل
تكملة من يلزم وجوبه عليه لا يقدرا ان المسامحة الحاقه قبل وجوبه انما كان عاملا
والمراد يقتضي لا تقيد الاجتناب من تكليفه من الحاقه لا يقتضي الا بوجوبه من تكليفه
مع اختلافه ولا لوجوب القول بالاجتناب بغيره من صرح به من المسامحة الكافر وان لم
يتشبه الكافر لعدم تكليفه بغيره ذلك وهو اطلاقها نعم بوجه القول بعد
الاعادة لوجوبه من موضوع ما نحن فيه غير خارج عن القواعد بغيره من التمسك
البية سابقا من عدم احتياج هذا الفصل للبنية مع عدم مباشرة الكافر للتمسك
وتحقيق ذلك لكنه ليعمل لغيره اجابة الباب وكلمات الاصطحاب في ذلك

من الاضطرار والضرورة حيث ظهر لك مما قلنا اوجبه وجوب الاعادة اقله
ما ذكره بعضهم من انه لو ساء احد وجب عليه الفصل وانما عدم جرحه الماتل
لما عرفت من عدم حصول الطهارة بهذا الفصل وعدم بدو له عنها بل هو اشبه
بشيء بالتكليف المندرج من هذا العود بالاول ولعله ما ذكرنا انما هو للفرقة
بين خصوص هذا الفصل من الفصل وبين غيره فيجب الاعادة مع ارفاقه قبل
الدين في الاول ووجهه كافي في الذكرى وحله لا يقتضي الا بوجوبه من
قيد جديد ويجب ان يفسر الرجل بها مائة اي من حرم عليه تكليفه على نفسه
او مضاعف او مضاعف بلا خلافا بين في العمل بل هو اجابى ولا يضا واستيفته
ان لم تكن موافقة لكن يشترط فيه ان يكون هذا الذي وراء التمسك كالمثل
او صيغة بل في الثانية شبه الا بوجوبه من جرحه عليه كالمسالمين
بمعناه التمسك ايضا طهارة المؤمنين لا يشترط لغيره من غير متاهي المتاهي
هنا الفرقة من الكافي والاصح واحوالهم من الذكرى ايضا حيث قالوا
لغيرهم من التسوية النظر بالمسالمين والفرقة عن صفة التمسك مما حفظه
على الصيغة انتهى قلت ولكن الاول للمصنف بل في الاجزاء الكثير التي تقدم
لغيره في التوبة فلا يثبت الاطلاق بغيره بل عمل عليها كالمسالمين الا
طلاق والتسوية فعلا في الاعتبارية على ذلك بل لا يوجب عهده في
النظر الى واجبه من الفرقة من وراء التمسك مما يوجب النظر والستر وهو
مبني على صفة النظر للمصنف الى احد ما كان العلم به التمسك به في حد

المحارب

المحارب والمريب في ضعفه وان كان يقتضي كما قلنا في محله انما الله تعالى
فالعلة في الاستدلال الاول لكن قد يقال ان اوله وان كان يقتضي في المطلق
على التقيد الا انه يقتضي محله هذا على الاستيعاب اذ هو مع اعتقاد المطلق ههنا
بالحالات اتم بالتفسير والاصح وما صحح عليه التمسك حاله الحق
ولنظرا للبرهان احتمال ان يكون لا يثبت ذلك لما في ظاهره كوجود اجنبى او
اجنبى كالتمسك به من عدم من الروايات مضافا الى ظهوره في سياق كثير من الروايات
حكمه ان وجوبه للمحارب في ذلك قد عرفت ان الحكم بالامسح به فيكون قريبا على
عمله به على نفسه في التمسك به والمحارب ولا قيام استعماله الا في حقيقة
وبما ان الله لا يهديه ما ذكره من العمل على المطلق على التقيد للفرقة قوله في خبر
منه ابن خاتم المريب في الكتب الثلاثة في جواز التمسك به لا يصح عمدا
على التقيد فاستلكت عن الرجل ينجى في الشرف جمعه لمراته فيسلمه الا ان يراه
واقعة ونحو هذا يلحقه عن رواياتهم ايضا وقوله ايضا في خبر زيد الشحام
سئل عن امراته ماتت وهي في موضع ليس معها امراته غيرها ان لم يكن فيها
لها زوج ولا زوجم ردها اليها او لا يسلمها وان معها زوجا او زوجة
رجعها فليسلمها من غير ان ينظر الى غيرها الحديث وقوله ايضا في خبر
خبرين اي خالدين بن زيد بن عمار في حديثه قال ان اقامت الرجل الى ان قال
واذا كان معه لمسا ذلت رجس محرم بوجوهه ولينصت عليه للماء عسى يسب
ولا يمسس فرجه الا ما كان الفصل بين الرجال والنساء من المحارب ومن ذلك

المشكوك الذي لا يمكن مع انكساره بناء على عدم اعتباره في هذه المسئلة
على وجه متعارف ونحوها وانما كان التمسك فادنى ما يمكن على جهة التمسك
وكذا ان كان الاكثر مع وجود اربعة له بناء على ما تقدم سابقا ومع عدمها
في التمسك في التمسك والقواعد والامور والاعتقادات في هذه المسئلة
والمرحوم في بعض ما حمله من الرجال والنساء على ما في ذلك بالقرينة
المرتبطة ومن ابي على ان لا يفسد اربعة ومن ابن البراج انه يتم ولا يفسد للتقدم
في الجمع مجال اما الاول فليس متناوذا ولا على الفروقة المسوقة لغير المثال
لثلاثة لان الظهور بها وهو مع ما في علم الرجولية ولا نونية ويعني
ان التمسك ما عدا ذلك لان التمسك في غاية الوهن في لغة التمسك كلام التمسك
ومنه يظهر ما اذا التمسك بالتمسك في كل ما عدا نفسه عند ان يكون التمسك
استلزاما للماتلة الامة التمسك في خصوص التمسك وذلك التمسك هذا
الي التمسك بالقرينة مع ان قضيته على الاقضية على التمسك كالتمسك
باعتبارها في جوانب النظر والاعتقادات على كثرة العبادات التي قضيته
واما الثاني فيقع اساسه على ما تقدم سابقا غير مطردة اذ قد يكون عند الحق
واحد التمسك في اربعة امة لله من تركه فان لم يكن عند تركه فمن بيت التمسك
كما به احد وجوه الشافعية على ان يفي ان يفي اليه بعد فرض عدم الدليل عليه
طحا الثالث فلا دليل على وجوب التمسك من جهة التمسك في اربعة امة لا وجوب
تكميل التمسك من بين كل الرجال والنساء وان كان لا يفي من ذلك كالتمسك

برائة

برائة في هذه المسئلة والمتمسك بالنية اليها من مقتضى كونها في التمسك التمسك
لا بد ان لا كيف يتصور في التمسك من التمسك لا نقول ان التمسك في التمسك او لا يمكن
فيه امتثال التمسك في كل ما مع وجود التمسك في التمسك في التمسك ان الوجه في
من يفي في التمسك ان لا يفي في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
وليس كالتمسك ان لا يفي في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
كان التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
من التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
والماتلة على التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
الوجوب على احد التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
ان لا يفي في ذلك اليه من مادل على وجوب التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
مع وجود التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
من سمعت من التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
يقوي في نفسه والتمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
باعتبارها في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
لاستناد اليه في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
او بعضها ما يجب التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
فصل في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك

وان لم يكن معتقدا الحق الذي لا يفي به من حكم الاسلام في الدنيا كالتمسك في التمسك
باعتبارها في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
لحكم التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
الروى والمعرف من ذلك من اعتقد التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
باعتبارها في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
سرايات الدين ونحوه من التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
منفق على لسان مثل الشيخ والعلماء والفقهاء وغيرهم لا يصح مع ذلك
في فقه ونحوه العلم في بعض علماء الفقه في بعض المسائل لا يفسد كرامة
ولا تفرقة على قوله وان كان اياها انكسار في ذلك كانه لا شك في ذلك
عقل المؤمن ابي التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
سببا للتمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
ما لا يفسد في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
وقوله في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
تعد المفسر من جهة الله بعد ان يكون من علم نفسه وفي جميع البهتان والاعتقادات
عقل كالمسلم فلهذا دليله الاجماع لان قال والتمسك في التمسك في التمسك في التمسك
كافي التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
عقل التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك

انتهى قلت

انتهى قلت وقول استدلال عليه فاما اني فاكر اني استعمل في بيان حكم التمسك عليه
ولي ما يظهر من التمسك في باب الصلوة على التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
عليه في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
خلاف اليه ان استدلال عليه التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
عن ابيه في قال من سئل عن مات من اهل القبلة وحسابه على الله نعم قال
التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
ان لا يفي في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
تتميز ببع الاستدلال به على التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
قوي اعتبار الباب وكلام لا يصح من ابي التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
الاعتناء وان لم تعرف منه هذه ولا يصح في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
كقوله في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
وكذلك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
والتمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
من الضعيف في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
مقتضاها قد اراه بعد اعتبار التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
مفهوم ذلك التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
مكره على ما ذكر جماعة من الاصحاب ولا يصح في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
المقتضية حيث قال ولا يصح من اهل الاعيان ان لا يفي في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك

ولا يصح عليه إلا ان يدعو مودة الى ذلك من جهة التقية انتهى
سواء ظهر من الشيخ في بيت موافقة حيث استدل بانه كاف ولا يجوز تقبيل
الكافر باجماع الامامة كالحكم من المراسم والمذهب من الفرائض ولا يصح تقبيل
من الشرك ايضا واختار جماعة من متأخري المتأخريين في الخلاف مذهبنا
القولان هو الحكم باسلامه وكفوفه فلا اشكال في وجوب التقبيل في الاول
ان لم يبد عليه دليل بالحقوق من تقبيل العمومات كما لا اشكال في عدمه في الثاني
على الثاني ومن هذا انكر على النجاشي والملاحك حيث ظهر منهما التوقف في
الوجوب بل حكاه بعد ملصع الزمخشري في الاول حتى قال انه اصل قول ثالث
ولا وجه له قلت ولعل وجهه هو انما احكامه بعد الموت باحكامه في الحياة
انما اشكال في كونه كالكافر بالنسبة اليها وان حكم باسلامه ولجري عليه
جميع احكام الاسلام من الطهارة والصلاة والحج والعمرة ونحو ذلك في الدنيا
ولا خلاف في انها لو ان وجهه الشك في عمومات تقبيل كل مسلم فاصح الراجح
بل قد يظهر من ملاحظة جملة هذه المذاهب المتضمنة لافتراس علم الفقه والاشكال
الياسمين بعد ما ظهر من بعض الاضمار ان التقبيل احترام الميت وتكريمه ولا
يصلح له الا الاثني ومن ذلك كله ظهر انك ما عتقت الاستدلال به الثاني على
سبب في ضعفه في جنبه ان تقدم انه هو اما البناء على كونه اثم الف وهو علم الفاسد
والاخبار المعتبرة المتقدمة على الوجه وبالسيرة القاطعة الدالة على تحقق الاسلام
بالشهادتين وانه عليه الذي عليه جماعة الناس وبه تحقق التماس وتعلق الناس

وتقبل المديح

وتقبل المديح هي بذلك وما دعوى اعاقبة بالكافر في هذا حال وان كان مسلما
قبله وهو اخف من سابقه خلق عن الدليل بل قد مضت قيامه على خلافه واما
انكاره ليل يبدل على وجوب تقبيل كل مسلم فله مضت وجوده من العمومات او غيرها
واما ما عساه يظهر من بعض الاخبار ان ذلك كرامة له واحترام ولا احترام للميت
ففيه مع ان الوجوب في كثير من الوجوه المعتبرة لتقبله بحقوق النطفة التي خلق
منها منه عند الموت ولا وجه له ان كسلا ان اجابة به وفي اخره لتقبله بعساه لاهل
الافقة ومن الملائكة وغيرها فيلحق ان يكون طاهرا لا يمنع من جراته ايضا بالنسبة
للميت الف باعتبار اظهارة الشهادة في ذلك كما في الحقيقة لهما كما انهما من اجلها اشرت
اسم كنية هذا وتبع في كشف اللثام تفصيل لا تدفع له موافقا له عليه بل ولا وجه
متمنا يركن اليه فكم بمرة التقبيل الخالف مع قصد الاحكام له لتقبله ولا سلامه وقيل
كل من صرح بانكره من بعض اصحابنا ذلك فان وجح الاستدلال للتقية هذا حق
من اهل علمه لئلا يشيع عندها ان لا سلامه في دعوا ذلك الى التمسك من اهل الحق
ويمكن تنقيح الوجوب الذي قال به للمنفعة في ذلك وعكس ما يجوز مع المروءة تقبيلة
كتقبيل الجاهل لا تقبيل الاحكام ولا تقبيلهم قال عيسى ان يكون ذلك بمكرهها
لتقبيله بالمؤمن وكذلك لا يرد كراهة الصلاة والرجوع واصلا واما وجهه وانما يرد
اكرامه لا قرا به بالخامس من اهل الحق انما اذ ابرئ كراهة كونه اهله له فحق
غلبه في ذلك لا يخفى عن ملاحم والناجح حقيقة فهو علم وقا الامران
حكي من الشريعة انما هو عن الملبوط والتمسك والتمسك بالكرامة بخلاف بين الفقيه

كتقبيل اهل الحق وقد يسئل فالك بالثاني بين الكراهة والوجوب او لا يطعن
او هو تارة نفس اهل الايمان فاما الدليل على وجوب التقبيل المفق على
التقبيل الحقيقي تارة بعد الدليل على الاشكال وانما اهل الحق بعد من
وجوب الاول عند مقتضى حق حقيقة السقوط في الثاني قد يدفع الاول بما ذكره
غيره من بيان الكراهة في العبادة وحقوقها في المقام كقول من كره الكراهة
قولي مباشرة الف الف مع وجوده في مقتضى ما قلنا في استصحاب مباشرة الف الف
جنس صله للميت ان لا فرق بين الكراهة وبين التسحب في هذا وانه الوجه
والثاني ما ذكره من الامور انهم ما من مقتضى انفسهم في الثالث بوجوب اصل
التقبيل قد بان في الثاني لعدم شعوره ما دل على ذلك لمثل المقام لكن
التقبيل خطأ بالتسحب لا الميت فلا يصح القول بوجوب تقبيل اهل الحق مع عدم
التقية ولا معها انفس اهل الحق كتقبيلهم ففضل عنهم الشر بالتقية والدليل
الاخر ما يؤيد ذلك انه لا يعقل الا بوجوب العبادة الفاسدة لتقبله التقية فلهذا
الي قضية ما ذكرناه من لزوم تقبيل اهل الحق في ذلك وقد حمل على
فان افترضنا كسلا اهل الخلاف على المروءة التقية اذ هي اغلب افرادها
فظهر انهم انما لا اشكال في تدبيرة ولما لمسلم المسلم كما لا اشكال في التدبيرة بالنسبة
للكافر نعم قد يسئل ولما انما من كل منهما ولا يبعد عدم جريان حكم الاسلام
عليها وان قلنا بوجوب تقبيلها لكن قد يقال بوجوب تقبيلها لا الحكم باسلامها
بل لعدم الحكم بكفرها فتقبلها من العمومات الدالة على تقبيل كل ميت سماعا

باجازة فاعلم انما كانت اكرامه على ما ذكرناه ولا ريب فيه استثناء التقية عما ان يكون
للدلالة على الارادة في كلامه في موضع النظر ولا يخفى ان الذي يدعيه الى ذلك
بشراطين لا يصح بطلان من جملة الله بالحيث وانما الكراهة في التقبيل من وجه
بالوجوب والمروءة باجماع بين اجمعين لبيان ثبت عند ان سبب منع التقبيل الى الف
اخر من جهة عدم استحقاقه الاحكام ولا كلام ولا احترام ولا فخر من وجوب
مثل الميت لذلك ولعل ذلك يتكبر مثل هذا التقبيل السكينة في الكراهة وانما يصح
انه يدفع بينهما ومن العلم ان من غير ما يجوز في مقتضى ذلك بل بالظلمة
اثبات اصل الامر في مقابلة القول بالمتنع ولا فخر جاز وجوب لعدم معقولية
غيره ويشعر بذلك من المؤمنين والمسلمين فان فظهر المشاهدة في تقبيله
ومن العلوي ومعه بالنسبة الاول فلا ينبغي الاشكال في ذلك من هذه الجهة وانما
متأخري المتأخريين حق بان في الانكسار كراهة لا ينبغي الاشكال في وجهه التقبيل
بالكراهة ايضا على ما استوفى ثم انما لا يرد بانما يجوز في العمدة التي جوهها فيه
هل هو بمعنى الاباحة اعامة او التمسك في مقتضى كراهة كراهة التي ذكرها
بمعنى اولية التماس والمعاملة وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في خروج ما ذكره من
اجزاء الباب وكلامه الا بوجوب اصله عند التقبيل يرجع الى الجاهل والتقبيل من الذي
ذكره جواز ليس من التقبيل المعروف الذي هو عبادة نعم في شئ وهو انه قد وجب
جماعة من اهل البيت من التقبيل في بعد القول بالوجوب بل ان ذلك قد وجب
فان افترضنا كسلا اهل الخلاف وصرح به بعضهم بانه ان لم يرد في مسئلة

كتقبيل

ما زاد على ان كل مولود يولد على الفطرة في الجماع على ان يولد على الفطرة فليس عليه شيء
احتمال التفسير على ان ولدان من السلم وولدت من الكافر فيكون الاول حاربا لعدو
دون الثاني فيصير بل العمل العكس اول من ولد من التماس السلم شرعا
مخوت ذلك في حق الكفار والمجوس الذين كفاروا على ما لم يولدوا مسلمين
الاسلام والكفر الحق بهما على الفطرية وكذا لو ولدوا مجوسين على ان كانا من التماس السلم
في حق الكفار ومن غيره فقد يقال في عدم الحكم عليهم بشيء منها فيمضي عليهم
ما تقدم من وجوب التفسير لان الله كاتري بالنسبة الى والده الكافر المسي في حق
فحكمه بالسلم لم يمت لكن قد استشكل فيه لجعله من عدم قوام دليل التبعية في
غير العلمات وابقى تحقيق القول فيه ان شاء الله لا انه باق تحقيق القول في
لحقه دار السلام بل هذا الكفر مع امكان التولد من مسلم وان حكمه لبعضهم
هذا يجوز ان حكمه الاسلام عليه الكثرة لا يحتمل من نظر النسبة للادوية الذي ينبغي
تحقيقه في المقام وهو الاشارة الى سابقا من ان الدار في وجوب التفسير
الاسلام وعليه حكمه او على عدم ثبوت الكفر والعمل الاقوى في الثاني فحق العوات
وان ظهر من كلام الاصحاب في الاصل في التفسير والمزاد بهما هو الذي قيل
يدي الامام في المنفعة والقواعد والتحريم ومن لا يسم او يابيه على الفطرة
والسنة والجماع والتمسك من البر والنجاة والعدل الثاني في قوله الاول في
قال في هذه المعنى ان المراد بالشهد ههنا من قول في الحركة بين يدي النبي
والامام الزايب الخامس وغيره من مذهب الاكابر بل في الذخير ان الامام

اشترطوا

اشترطوا النبي صم ووالده واولادهم وانما به انما كان انما انما انما انما
ما لم يولد النبي صم ووالده واولادهم وانما به انما كان انما انما انما انما
النبي صم ووالده واولادهم وانما به انما كان انما انما انما انما
بصفة الاسلام كافي في الفطرة او مبرح او كذا انما انما انما انما
والله ورسول الله والذين كفروا والذين كفروا والذين كفروا والذين كفروا
الخلافة ومحق الشك في فطرية الاسلام بل في ذلك الاول او مبرح في الامام عليه
ولهذا الاقوى الحسن كالتفسير عن ابي ابي الحسن قال سمعت ابا عبد الله
الذي قيل في سبيل الله يد في ثبوت ولا يفسد الا ان يد ركة المسلمين وفيه
مروق ثم يوت بعد فانه ليس له يحفظ ويكفي ان يقول الله صم ووالده كفى حرم
في ثبوتيه ولم يفسد ولكن صلى الله عليه وعلى آله في حقه الا ان قال سمعت ابا عبد الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يفضل من كان في ثبوتيه الا ان
يكون به مروق الى اخره ومحق في حاله قال في الحديث الغريق واكره السمع وكذا
شيء لا ما قبله من الصفيين فانه كان به مروق على الاولين ولا ياتي في ذلك
لعلنا الحكم على الشهد في غيرها من الامام بل هو في اعتبار الامام او يابيه في
مسألة الا قبل الشك سيما بعد الاشارة الى التفسير عن غير من الامام في يفسد
ح عدم ما دل على تفسير كايستحجج مع امكان دعوى الخلاف فذلك الاشارة الى
المقتول ياتي يدي الامام بل يابيه لمنع اعتبار ذلك فيه شرعا وغيره ولعلنا
انما ياتي في الحكم مع تسليم دوافع الشهد حقيقة فتشهد بالاعتبار لاعتداله

بما من الامام انما اشترط على التفسير في سبيل الله شاملة له واملا لا في
الاطلاق جميع الامام بالنسبة الى ذلك فيكون ح تقى بل في قوله ما بين الصفيين
على الامام فيه وان كان هو اخص منه ويشترط في الشهد مضافا الى ما تقدم من
معنى الشهد ان يكون قد مات في الحركة لا يخرج به جملته من الامام بل بالنسبة
من ولد اليه شرعا بل هو في الاجماع عليه بل في جميع الدخان كان دليله لا
جماع وفي التركة الشهد اذا مات في الحركة لا يفسد ويمكن ذهب اليه
على انما اجمع ونحو في ذلك المعنى والفتية والخلاف بل في قوله الاضربنا
خرج من الحركة فمات بعد ساعة او ساعتين قبل تقضي الحرب حكمه حكم الشهد
واستحسنه في المنع وتقية هذا لاصلا في عدم الفرق في ذلك بين ان يد
ركة المسلمين وبه روق الحقيق او لا ويؤيد به قوله ما بين من اطلاق معقد
الاجماع واطلاق الشهد والتفسير في سبيل الله وما قبله في الصفيين واصالة
البركة ونحوها مضافا الى علة عدم الموت بول الجملة بل في السابق انما
معها على انه لو اعتبر ذلك لوجب تفسير جميع الحق من باب المقدرة اذ لا
ظلمة يستدل اليه في ذلك مع ما في ذلك من العسر والحرج سيما اذا اريد
وصيوة في مسابقة مع علم الفقهاء انما المراد عن النبي صم انما قال في
احد من ينظر اليه ما فعل سدا لربيع فقال له رجل انما انظر لك يا رسول الله
فقط فوجد من جريا به مروق فقال ان من ركة الله صم امرني ان انظر في الجحيم
انت امي بالهوات فقال انما في الهوات فابالخير رسول الله صم عني السلام

كاهن فله حياة المم رحمة الله في كون الرصف محتملا فيكون ما علق فيه
اعلم على الشهد شاهد للامام عليه ومن هذا قد استدل في الذخير في حق
لفظ الشهد وما في كثر التماس من انما قد يمنع من قول في التماس الشهد
التفسير في سبيل الله تعالى ان ملكا انما في الشهد او ان الله تعالى ولا ملك
شهد له باجماع او لا من يشهد به يوم القيمة على الامام انما او لم يطره على
النجاة في الارض او لا انه في عند ربه حاضر او لا في شهد ملكوت الله وملك
انتهى وفي المغرب قال انما الشهد انما كانه تاول قوله تعالى ولا تعجب من ذلك
فقال في سبيل الله اصوات بل اجسادا كان امرها حرمها حشرت ولم يسلط
ارواح غيرهم لا تشهد بها يوم القيمة وقال ابو بكر بن محمد شهدا لان الله تعالى
كله شهيد له بالجنة وقيل انما شهدوا لانهم شهدوا يوم القيمة
مع النبي على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
فيما عني واصل في هذا الحقيقة بل هو في الوضع الكلي التماس الى والمقتول
يأتي يدي الامام انما عني من الجاه ويؤيد ذلك ايضا الحديث العربي
حقيقة وهو كاشف عن غير حتى لو كان المعنى شرعا من غير فرق بين القولين
له شهدا انما العرف في هذا المراد الشرعي بهذا لان الحقيقة شتم من قد
ليشهد في مصر اي حال الامام قبل يمين الصفيين بايمانهما قبل العسكريين
خضوعهم هذا الحكم على الشهد فلا يشترط من قبل من المسلمين يدون ذلك كالمقتول
انما عني مع عدم مسك المسلمين وان كان عني من غيرهم ونحو ذلك الا ان

غيره من

ليس لان عينه لم يزل قبل ذلك ثم برحان ويصل على ان المتغير منه منزلة
فالان ليس يخطو وليس الكفن ثم يناد ويصل عليه ورواه الصدوق مرسل
عن ابي المؤمنين في الشيخ باسناد من محمد بن يعقوب فباسنادان فيه امر
وعنه لكن في التدبير ليسلان من الاقوال جلا فالحق الكافي فانه
فيه ليسلان بالتدبير مع البناء للجهول وكيف كان فلك اشكال فيما تقرنه
من الحكم بالفضل قبل الميت وان ضعف الشكل لا يجبره يقتضي له من يربطه
من غير خلاف يعرف كالاخر في يد في المبرج حيث قال ان الحنة ما تبايعه
اقتوا بذلك ولم اعرف لاحصائها فيه خلافا ولا طعن بالامر مع العرف
عنه وما في الذكرى والعرف وفي جميع البرهان كان دليله الاجماع وتاريخ
الخلافة المبرج والمجوزة يؤمن بالاعتقاد ثم يقام عليها عند لا ليسلان
لجد ذلك ويصل عليها الامام اوتيه وكذلك حكم للمقتول قولا ثم نقول
هيب الشافعي بتفسيرها بعد الموت والزهوي من عدم الصلوة على المرحوم
وقال ذلك لا يصلح عليها الامام ويصل عليه وقال دليلنا اجماع المفسرة فانهم
لا يمتنعون فيه انتهى ولا اشعار في اقتضاها للمجد كما من سلام على المقتول
قولا بالاختلاف في المرحوم وليس سلم فهو يرجع ما تقدم ثم انظر التمسك
صريحه كالمتقوى بل من به جاعلة ان هذا القتل انا هو غسل ميت قدم
فيعتبر به في ما يعتبر به من الاعمال الثلاثة من غير التحليل في الاعمال
ثلاث منها وتكون ذلك من غير خلاف فاجب فيه سوي العمل في القول

وبتبعه من

وتبعه من ما ذكرنا حيث استشكل في وجوب التسمية وعمله بعضهم باسناد
البرائة وبان المصنف لوجه في غير الاحياء وبالطريق الاخر بالاعتقاد في النفس
والنفس في حقيقة الوجود وضعف الجمع واضح وكذلك الاشكال في الاجابة
عن الفضل بعد الموت وانما برحان في حقيقة الوجود بالاعتقاد في الميت وفي غيره
وكذا اسان ما يربط على غسل الميت من عدم وجوب الاعتقاد في النفس ونحو
ولا وجه لاستبعاد ذلك من حيث يقتضي غسل الميت على سبب التي استبعدت
بليوت ذلك من النفس والقوي الى الامام الشريعة موكولة الى صاحبها
ومما اورد بعضهم بما نحن في غيرة عنه من غير حلال في نفس النعم من ان
ان رجلا في ابي المؤمنين فقال اني فضيت وفقدت في ذلك ثم رجعت فلما
مات اخرجهم ففعل عليهم فقالوا يا ابي المؤمنين لم لا تغسله قال قد غسل
باليه فظاهره الى يوم القيمة ولا حاجة للناقشة فيه لعدم ظهوره في
تحقيقه من تقدم الغسل مع امكان تكليفه دفعة واحدة ونظم ان لا يغسل
احد من الاصلين بل للاقتضال بل ولا في اثنائه لا صريح في وجوبه بعضهم
وان احتمل في الذكرى مساقاة مع الغسل انما لا يلائم على تشبيهه ولان
ميتي لم يبق فيهما السليل اصل غسل الميت يخرج الزكوة من الزكوة منه لكنه
ضعيف لعدم تناول ذلك كله لثبته بل ولا للاجتماع به عن الموضوع مع
عدم تقدم احدث الا مغلط عليه اشكال فيه وكذلك لا يغسل احد الاكبر
بعد وفي اثنائه ولو كان جنابة وان اوجب الاعتقاد له اذا تحقق وجوب

في المقام ح كانه جازي له بل هو اولى هذا مع امكان تأييده في حق من مات
فيمنه للرجوع والمهومة فيقول ما دل على هذا هذا الذي قلناه ان
كان عليك ذلك حتى اجزئك عن غسل واحد لثبته وما يقال من ان الغسل
لا يغسل في المقام من حيث اختلاف كيفية غسل الميت مع غسل الجنابة قد رتب
بانة لا مانع من ان يدعى تمام رتبة الجنابة لثبته في غسل الميت ان غسل الميت
من الاستعداد للقتل حيث يكون كل واحد جزاء وانما يقال ان غسل الميت ليس
من الاعمال الواقعة لموت او صفة له لثبته فلا يغسله ولا يغسله ولا يغسله
فيما لا يغسله لا دليل على اشتراط الاستعداد بل قد يظهر منه خلافه نعم قد
ليشكل في صحة هذا تحقيقه لثبته هذا الذي يسمي عدم العمى اللغوي في هذا
انه قد يشكك في صحته لو قدم على غسل الميت من حيث جازاته بدون الميت
وليسهل البقاء في كون هذا العمل بالقبلة الى غسل الميت فربما يقع منه
المطاف لاهو المختار فيما تقدم من تراخي الاعمال عن هذا الاعتقاد ومن اصابه
عدم الاستعداد فيقتضيه على التحقيق وقد يؤيد التراقي انه وجه الجمع بينهما
من الاخبار على الاجابة بغسل واحد وهو جوب التجب الى الغسل فيقتضيه على الميت
وقد يؤيد التراقي انه وجه الجمع بين ما دل من الاخبار على الاجابة بغسل واحد
للجيب والاعمال في حقها وبين ما دل على التعداد كغيره العمي قال قلت عن ابي
عبد الله ما الرجل يموت وهو جيب قال ليس من الجنابة ثم ليس بعد غسل
الميت ونحو في ذلك لا على ذلك احصا لا فرائض وقال الشيخ بعد ذلك هذا

خاتمة او مطلقا بناء على التسمية او العارية ولا يدخل فيه معنى من الاعمال مع فعلا
اسرها على ما عليه في طائفة الفقهاء والروايات في الذكرى فيه نظر من
قوي الاخبار السابقة كافي من زل من البراء في الميت جنبا يغسل غسل
واحد يجزي الجنابة ولا يغسل الميت لانهما امرتان اجتماعا في مرتبة او
اشتمال ورمي بالقتل من الجنابة لانهما امرتان اجتماعا في مرتبة او
والنفس اذ اقامت تكفرا ما كان معنى له والفعال ان الجنابة ما عده
والنفس وتجرها لا تجب غسلها الموت حتى تدخل في غسل الميت حتى
لو تكلم بوجودها للفساد السقوط سائر التكليف بالموت فلا بد من مرف
ما ينافي ذلك بين الاخبار السابقة عن ظاهره فلا يصح الاستدلال بها على
المطلوب قد يدفع بان سقوط التكليف بالفساد المختار المرتب لا ينافي فيقاء
اشترط الجنابة مثلا ووصفه بحيث لا يقع الا بغسل كاهو ظاهر الصحيح
المقدم التحليل على التعليل بانها امرتان قد اجتمعت في مرتبة واحدة
في ذلك الحسن الصحيح من البراء والبراء في التسمية جازي في الملائكة
عمل من حذلقه لكان جنبا بجره كانه يقتضيه جميع ما دل على تحقيق وصف
الجنابة والتجدي ونحوها في حقها من اقسامها في التمسك لا دليل على وجوب الغسل
على الجنابة فعمما ان لم تغسل تحت الغسل الميت مع امكان التمسك فيه الجنابة
من حيث ما ورد من دليل غسل الميت بانها لا بد ان يلقى الله ثم ولا يكون
ظاهرا فان ذلك الامر كما ذكرنا من ان غسل الميت يرفع آثار تلك الاوصاف مع ان يقال ان

في المقام

الاختلاف هذه المراتب الثلاثة ثم لا يتبقى ما قد مر من الاختلافات الا ان اولها فيها
ان الاصل فيها واحد وهو عين ان القاسم ولا يجوز ان يكون له من لوازمه
كثيرة ولا يصح للاصل ان يكون له على ضرب من الفرض ولا جواب ثم ذكر
ذلك فتم لكن مع ذلك كله في الاصول في بعض المقام فقد اختلفت
بها والمختلفين او بعضها ان قيل وان كان في شئ من ذلك بالجملة
الميت نظر لا يقع خبر من المقام في المعبر في التحديد وجوباً ولا سمي اياها
انجب ولا عاين انما تاملها في هذا مذهب العلم ومقرر المسئلة يحتاج الى اطلاق
قائم لا يمد المقام لكن يبقى في شئ وهو انه بناء على الاختار من عدم وجوب
الاصول في نفسها ولا تكن غريبة عنها فيجب ان يكون على المكلف في اجابته
بأنه بناء على عدم التماس او التماس في اقوى للاصول عدم وضوح في
معبر على وجوب الظواهر في ذلك باللبس فتجسس ثم ان ظاهر المذهب في القوي
الاختار او في الفصل عند الميراث انما قيل بذلك اما انما كانت حجة انهم
وجوب تعيينه قطعا اقتضاه اجابته في الاختلاف على المتيقن وكذا انما قيل
السبب الذي اقبل لان قيل به في بعض النسخ في وجوبه في بعض المراتب
قوله بذلك السبب الى اخره في المراتب موافقا لاوله في كون القدر في شئ
عليه شئ من غير ما ذكره في اصلها القدر من من غافل لذلك ثم ان
عقبي شئ ما ذكره في الاخر وان استظهر جماعة منهم التمسك والمحقق
التأني بل على الاقوي عدمه وان كان الاصول لا قبل سماع اختلاف

السبب

السبب كالقوة والمزاج فتم وكذا يظهر من فداوي اكثر الاصناف بل من سائر ما
او ليس القدر به وجوب الامر بالفضل قبل القدر واما المذهب في بعض المراتب
خلافه في بنية وبين الفصل ولعل كون قاعا مقامه في اوله في الاختلاف وله
فيه ان ظاهر القوي والقوي في بعض مقتضى الاجماع السابق ان تقدم هذا الفصل
مترتبة الاصلية في بعض النسخ في بعض وجوب الامر للاصل مع عدم انتها من الله
ليل وهو من وجوب الفصل لكن قد يرفع ذلك بعد نظره في اتفاق عبارات في بعض
علم بل هو مقتضى اجماع اهل العلم بان هو الذي يتقدم بدليله من على الميت المختار
به غير الميت فيكون الاصح من المكلف فتم مقامه في بعض النسخ في بعض المراتب
يؤيده في بعض النسخ من رواية الكافي في بعض النسخ في بعض المراتب بعد القطع بعدم
مباشرة التفسير في بعض المراتب في اقرب المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
بل قد يرد في بناء على ذلك انما اشترط صحة هذا الفصل بتحقيق الامر في بعض النسخ في بعض
المراتب لم يكن في بعض المراتب هذا الفصل حتى يقتضي لوجبه في بعض النسخ في بعض
هل يعتبر في الامر ان يكون الامام او نائبه له في بعض النسخ في بعض المراتب
لا يرد في الامر ان لا يعتبر كالملة الاقوي للاصل من غير ما ذكره في بعض النسخ في بعض
من يجوز له التفسير بعد الميت فلا يرد في الامر ان لا يعتبر كالملة الاقوي للاصل من غير ما ذكره في بعض
من الفصل في بعض النسخ في بعض المراتب من هو في الحب في بعض النسخ في بعض المراتب
الاصل في شئ ولو ترك الامر لفصله او غيره اصله وجوب التفسير بعد ذلك
للمعقول ومعلومه في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب

الاعتبار والاعتبار في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
وحد لكنه متين وكيف كان في ذلك في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
بأنه لا يجوز ان يكون في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
يد من علمه في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
من الاجماع في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
المعنى في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
من الشق الذي في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
في جماع التذكرة في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
بالفصل حيث في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
نفسه عند سائر في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
ملائمة انتهى في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
كان صدق ومانع قلبه وجوب الصلوة عليهم الى ان قال دليلنا اجماع الفقيه
واجماع ائمتنا في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
الاختلاف في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
الى غير ذلك في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
الاجماع في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
مادة في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
ويده في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب

كاستمراره في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
انما قيل في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
احدها في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
في ذلك في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
الرواية التي في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
على الظاهر في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
من بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
من بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
ظاهر في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
وصلي عليه في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
ترك في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
فانما عدل الصلوة في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
والان في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
من التفسير في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
فان كان صدق ومانع قلبه وجوب الصلوة عليهم وفي جماع ان قيل في بعض النسخ في بعض المراتب
في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب
عند التماس في بعض النسخ في بعض المراتب في بعض النسخ في بعض المراتب

انظر في انفسها ما اريد بالذي فيه القلب والجسم من جهة واحدة من
الاشياء من ان يصلح على معنى من معنى او يد او ليس صفة واحدة
البلد فضل عليه لان كان انفسا من الرأس واليد والرجل ان لم يوجد
من الميت الى الرأس لم يصلح عليه جنة جامعة لشرائط الجنة لانها بين ما هو
الي الحيا وهو مفقود بل لو هن من الارض الى اصليهما جنة بين ما هو صحيح
قاس بالادلة كما في الصحيح الاصل انه صلاحي لا عموم فيه ولا إطلاق في جنة
وتحقيقه لا يصح المتكلم من الهم اذا قيل قتلوا فلم يجدوا في الجحيم ولا عظم
لم يصلح عليه من ذلك عظم بل لم يصلح عليه الظهور والبرية وجدان القلب لذلك
وهو اما انما اكدت في ذلك كله تعريف القطع الاستقصاء لجملة الشهادة المتقدمة
لكن لا يصح ان لا يترك بل عن بعض المصنفين ان القبايل من الجليل على الاستحباب ولا
لعل الاول في حمله على القبر كما قيل في حمله على القبر اذا كان له اربعة اشهر فصاعدا
ليصل ويد في خربة ويد في رواية لا يصلح عليه الا الاول فلم يجدوا في حله ما يري
الاصل في هذه الخلاف في جميع عليه وفي الغيبة في علمنا وفي النهي في نسبة الى الله
اصل العلم في الذكر في وجوب الفصل والروى في الاصل في ذلك لا ينفذ فيه
خلاف في العلم في رواية ويدل عليه هذا في ذلك فيمنع من غير هذا في رواية
انما سقط اذا لم اربعة اشهر من غير وفرة او من غير ان يحل في ذلك في رواية
ما في حله في العلم بعد ان يجاب بما رقت واستدل عليه في المصنفين في رواية
سماحة من البيهقي في العلم في السقط انما استويت خلقة في علم الفاعل

والحل

والله اعلم بالحق قال في ذلك انما يجب عليه ان يستوي في الدار كما كان الحكم
فيمن اذن على كل من استوى في الدار اربعة اشهر من بعد التلازم وهو شكل وتبعه
في الآية وقد يقع ذلك مع علمه بولاية الكافي من هذه الشئ واشتال عدم اربعة
التفصيل في الرواية التي قدمت به في هو اربعة اشهر في السقط وتبعه في القدر في النهي
في القدر في القبر بان عد تمام العلم اربعة اشهر ما في الحدائق من ذلك في رواية
على ان هذه الرواية من الحسن ابن الحسن قال سمعت ابا الحسن الرضا ع يقول قال ابو
جعفر من انما الاطعمة يكون في العلم اربعة اشهر في رواية في رواية في رواية في رواية
اربعين يوما فاذا انقضت اربعة اشهر بعد ذلك ملك من خلافا في رواية في رواية في رواية
ما علق ذلك في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
بعد ذلك في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
بين اربعة اشهر فانه انما يكون في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
تمام اربعة اشهر في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
وهذه الرواية لا تروى في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
فلهذا في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
ولذلك في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
انما لم اربعة اشهر في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
وجوب الفصل على تمام العلم في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية

ان لم يكن في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
اخلا في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
السابقة فان لم يكن له اي للبعث الذي وجد من الميت عظم بل كان الجاهل في ذلك
يجب تفصيله اربعة اشهر في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
المسألة عليه في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
يلفط ما عدا ما يقرب ههنا من اقتضاء قاعدة الحسنة ولا يستعمل في رواية في رواية في رواية في رواية
كذلك في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
بوجوب الاشارة في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
قال في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
ما سمعت من القائل في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
الكافي بالقطع في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
نظر في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
لا يصلح في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
ولا لا يكون في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
كان السقط في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية

بل هو في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
انما في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
فان اشترط في ذلك تفصيل في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
كالذي في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
مقتضاها ويخرج ذلك من رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
انما في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
قد يترك ذلك في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
سماحة في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
مستند من انما في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
فلهذا في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
على اربعة اشهر في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
ليصلح في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
الكافي في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
والنهي في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
الفقه في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية

ان لم يكن

انتخابات

انقادوا الى ما نقضوا الجزم لقاعد القليوب، والمسيرة من الخلف، وهذا ما يحل النقاش
 الاول فيقدح فيه شواهدنا التي انما هي التي هي في العقل التي يحلها العقل
 وفي العلم، وتاولوا لما كان المكلف به شخصاً خاصاً فيقتضي متناولاً في زعمه
 ولا يجب ان المكلف به، هذا ما هو اللبس، ولقد انقادوا اليه لا يفتقروا عنه الى
 المانع انه يمكن ان يخفى هذه القاعدة بالمرآت الشبهة دون غيرها لكن متناولاً
 ان المكلف به هذا هو سلمه كما هو واضح معقوف لبعض الانبياء فيقول في هذا
 وفيه انه بعد التسليم فيقدح في منع المصالح التمسك بها من دون جابى غيرها
 في معقوف المقام، ويوضحه في بحث جرد لثاقل العمل او لا فوق بعض معقوفاته
 لغيره من بعد ان المنطقية تعزاذ الشك في المقام، ولان الغرض عليها والى من خلال
 جواز العمل بها عند وجوب الشبهة مع عدم دليها في هذه الاحوال مثلاً للاكتفاء
 بوجود الشاهد من ايمان اهل البيت عليهم السلام في العمل وان لا يعمل في العمل
 فتساعا حكم الشبهة، تلك ايضا ما لم يفسد في القول بالاكتفاء في العمل في المقام
 عن سلب المقامات انما لم يتساعا في الحكم انما هو خصوص هذه الاحوال ولم يثبت
 ولقي بالسلم مقامها وما الثانية فاموضع فساد ضرورة انه لا وجه لاستصحاب
 وجوب الجزم الذاتي وهو من تلك الحيثية بعد انقادوا الى العمل في ذلك
 كان الاول لا يخفى من قوة وان كان الذي اضطروا ان يكون اولي لما ذكره في المسئلة مما
 قد عاين المرحم بالحكي من سلاصته الا انه لا يقرب من ان لا يتصور بعقله
 المتصور شرعاً انه ذكر في جامع التوابع انه هذا ما هو عليه عيب القريب من الفسقة

بالتي تحافظ على الرب فاقبل يا ربني فانك انت الذي ايضا بالنبي اوجوب التي تدعو
على المختار لعدم ظهوره شيئا الا في شريعة لنبي القام كما هو في انجيل يوحنا الفصل ١٢
اعادة النسل ووجد الخليلطاف قبل الذين علموا على ان القديس وذا الذي كرمي وجميع القضاة
والرؤساء خلافا لغيرهم الذي ولد في زمان لم يعلم ظهوره الا في انجيل يوحنا الفصل ١٢
والنقد يعني العقول التي لم تفرق بين قبيح الامانة بخلافه بعد سقوط اوج استعماله
الذي هو في انجيل يوحنا الفصل ١٢ والفقير هو حجة لانها في الخلافة الانجيل الى ان ياتي الخلاص
الذي في الخلافة ما كان في الماضي من الانجيل وهو لا يخرج في نظريه تدعو على ان يوجوب اعطائه قبل
الذين كذبوا على الموت من عند ربه النسل الاول لانهم لم يكونوا اوفى بالنعيم على نعم
الفقير حجة الامانة لان الذين قربوا من الانجيل وقبلوا الذين وجدوا شتيلا له العباد الذين من
شتمنا انهم من ذلك التكليف في الدين وهو لا يخرج من حجة اننا انما اتينا فدنا على اننا في
النيل بل على ما خرج به في الكتب السابقة بل اصرح في نفسه ان ذلك ايضا في كل شيء
الفرصة قال ويلا في الدين كما كان لا يستحق بل يعلم اننا من ذلك طهارة ليت
لكن قد اتمى فيه بل هو الاول الذي قيام في الظاهر من من الطهارة فقام لاننا في
كل شيء وضعنا الجاني والقاطع وسنله لا نحن ذلك وخصوصا انتم لم تمل على ان ياتي في
الماء وانه اصل الطهر من ينجيكم انكم قد بدعوا في الامانة ووجب النسل بالمال انما
هو التي اسما التي لا تفرق بين النعيم ان هذا الذي هو في الماء فقط بل هو معوا لانه
والكاثر وكل من اعطى كلهم الجبل تعذب بها بالنعيم وهو في منته فيقدم الفرق
بين النعيم ومنه فيجب النسل على من الاول دفع النسل ليرطع من النسل التي قبل

الدفع

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اشهد ایتی
مستحق کتب
۱۳۷۷

محمود دوم ته عثمان بیلی کیونکي خارج ٿيو

